



جامعة اليرموك
كلية الآثار والأنثروبولوجيا
قسم الأنثروبولوجيا

رسالة بعنوان

أثر تغير منظومة القيم الاجتماعية في عمل المرأة الأردنية في ظل العولمة

(دراسة أنثروبولوجية في محافظة إربد)

The Impact of Changing Social Value System on Jordanian women's work in
Light of Globalization An Anthropological Study in Irbid Governorate

إشراف الدكتور

محمود النعامنة

إعداد الطالبة

هديل نائل محمد الشرايرة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لنيل متطلبات درجة الماجستير في الأنثروبولوجيا الاجتماعية

الفصل الثاني 2012/2013

أثر تغير منظومة القيم الاجتماعية في عمل المرأة الأردنية في ظل العولمة

إعداد

هديل نائل محمد الشرايرة

بكالوريوس أنثروبولوجيا 2007

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لنيل متطلبات درجة الماجستير في
الأنثروبولوجيا الاجتماعية

لجنة المناقشة

د. محمود النعامنة مشرفاً ورئيساً
د. أيمن الشبول عضواً
أ.د. عبد العزيز خزايلة عضواً

تاريخ المناقشة

٢٠١٣ / ٥ / ٥ م

إهداء

أهدي هذا الجهد إلى والدي ووالدتي

رمزي الحب و العطاء

وإلى إخواني و أخواتي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشكر والتقدير

أقدم شكري و تقديري للدكتور محمود النعامنة على جهده المتواصل في

إتمام هذه الرسالة.

كما وأشكر أساتذة قسم الأنثروبولوجيا جميعهم، وزملائي وزميلاتي في

القسم.

وأتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى كل من ساعد في إتمام هذا المنجز

العلمي من أعضاء مجتمع البحث لتعاونهم مع الباحثة.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء.....	ج
الشكر والتقدير.....	د
فهرس المحتويات.....	هـ
الملخص باللغة العربية.....	ح
الانجليزية.....	ي
الفصل الأول: محاور الدراسة الأساسية.....	١
المقدمة.....	١
مشكلة الدراسة.....	٢
أسئلة الدراسة.....	٣
هدف الدراسة.....	٤
أهمية الدراسة.....	٤
منهجية الدراسة.....	٥
مجتمع الدراسة.....	٦
الفصل الثاني: الأطر النظرية و المرجعية للدراسة.....	٧
مصطلحات خاصة بالدراسة.....	٧
العولمة والنظام العالمي الجديد.....	٨
دراسات عن عمل المرأة.....	١٣

دراسات حول تأثير العولمة على عمل المرأة.....	١٤
دور المنظمات و الإتفاقيات الدولية و المحلية في تحسين وضع المرأة.....	٢١
الفصل الثالث: المادة الأثنوغرافية.....	٢٧
نبذة حول مجتمع الدراسة.....	٢٧
أصل تسمية إربد.....	٢٩
البناء الاجتماعي للمحافظة.....	٣٠
البنية التحتية لمحافظة إربد.....	٣٢
المرأة و العمل في إربد.....	٣٣
الحالات الدراسية.....	٣٦
الفصل الرابع: تحليل المادة الإثنوغرافية.....	٥٠
التغير الاجتماعي و عمل المرأة.....	٥٠
التطور الاقتصادي و أثره في عمل المرأة.....	٥٥
التطور التكنولوجي و أثره في عمل المرأة العاملة.....	٥٩
عمل المرأة و الحراك الثقافي و الاجتماعي.....	٦٠
المرأة العاملة و البناء الأسري في محافظة إربد.....	٦٤
الفصل الخامس: النتائج.....	٧٨
المصادر و المراجع.....	٨٥

الملخص باللغة العربية

الشرايرة، هديل نائل محمد، أثر تغير منظومة القيم الاجتماعية في عمل المرأة الأردنية في ظل العولمة. دراسة أنثروبولوجية لمحافظة إربد - رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2013 المشرف: محمود النعامنة.

الهدف الأساسي من إجراء هذه الدراسة هو التعرف على دور العولمة في تغير منظومة القيم الاجتماعية وأثر ذلك في تغيير توجهات المرأة الأردنية للعمل. وهل تغيرت نظرة المجتمع الأردني لعملها في ظل هذا التغيير؟ حيث تم اختيار محافظة إربد لتكون مجتمعاً للدراسة. ركزت الدراسة، على أهم التغيرات والتطورات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية التي مر بها المجتمع الأردني نتيجة لمتطلبات العولمة. كما عرضت الدراسة التغيرات التي طرأت على منظومة القيم الاجتماعية لمجتمع البحث.

كما وركزت الدراسة، كذلك، على طبيعة البناء الأسري في المجتمع وكيف تغير دور المرأة داخله، وأثر هذه التغيرات في تغيير توجهات المرأة الأردنية للعمل. وانتهت الدراسة الى عدة نتائج. من أهمها أن للعولمة وما رافقها من تطورات علمية وتكنولوجية تأثيراً بارزاً في تغيير نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والإيديولوجية، وهذا بدوره أدى إلى اختلاف سلوكيات الأفراد تماشياً مع تلك التغيرات، وسعيًا لمواكبة الثقافة الكونية القائمة على نمط استهلاكي وعلى حياة الرفاهية، إذ تتحول الاحتياجات الكمالية إلى احتياجات أساسية.

وفي ظل نظام اقتصادي جديد قائم على تراكم رأس المال بيد الدول العظمى التي تسعى إلى استغلال الدول النامية وجعلها أطرافاً تابعة لها اقتصادياً، فقد وجد أفراد المجتمع الأردني أنه

لا مفر من عمل المرأة بغية مساعدة أسرتها في مثل هذه الظروف. وعندها، تمكنت المرأة من أن تثبت جدارتها في تحمل المسؤولية الموكلة إليها، واستطاعت بذلك أن ترقى بدورها ومكانتها، كما أصبحت تلاقى التشجيع من أفراد أسرتها ومجتمعها، وبناء على ذلك، فقد تحول توجه المرأة الأردنية إلى العمل في شتى المجالات، بغض النظر عن خطورتها، وعن الصعوبات التي قد تواجهها، من إثبات للهوية إلى ضرورة اقتصادية.

وتنقسم الدراسة إلى خمسة فصول. إذ اشتمل الفصل الأول على مقدمة الرسالة وأهميتها، ومشكلة الدراسة وهدفها، وتساؤلاتها، والأسس المنهجية، ومجتمع الدراسة. أما الفصل الثاني فقد تناول الإطار النظري (أدبيات الدراسة) والذي، سنستعرض فيه الدراسات التي تحدثت عن أثر العولمة في تغير القيم الاجتماعية المتعلقة بالمرأة، وأثر ذلك في تغيير وجهة نظر أفراد المجتمع لعمل المرأة.

أما الفصل الثالث فقد اشتمل على التعريف بمجتمع الدراسة، وبنائه الاجتماعي. من خلال عرضه لأبرز التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي حصلت للمجتمع، إضافة إلى الإثيوغرافيا وعرض البيانات الميدانية.

بينما يقدم الفصل الرابع تحليلاً للمادة الإثيوغرافية، من خلال الربط بين التغيرات الاجتماعية التي حصلت وعمل المرأة، إضافة إلى عرض لبعض المهن التي تغيرت وجهة نظر الأفراد بالنسبة إلى عمل المرأة فيها.

وأما الفصل الخامس فيقدم عرضاً لنتائج الدراسة، والملحق .

Abstract

The Impact of Changing Social Value System on Jordanian Women's Work in Light of Globalization: An anthropological Study in Irbid Governorate.

By

Hadeel Nael AL Asharaireh

Supervisor

Mahmoud Al-Na'amneh

The main objective of this study was to identify the role of globalization in changing the social value system, and its direct and indirect impact on the trend of woman's work. It also sought to investigate the reactions and viewpoints of the Jordanian peoples towards the new kinds of work that Jordanian women have begun to take.

The study focused on the changes in the various realms: economic, social, scientific and technological developments that have taken place in the Jordanian society as a result of the intertwined process of globalization. Moreover, the study focused in particular change in the on the family structure of society and how this change has influenced the role, status, and work of women.

The study results showed that globalization and its accompanied scientific and technological developments have greatly influenced various aspects of the Jordanian society and culture, and this has led to differences in the behavior of individuals to fit these changes in order to keep up with the global culture which is characterized mainly by consumer practices.

The study is divided into five chapters. The first one introduces the research problem, importance of study, methodology, and a brief introduction to the research site.

The second chapter reviews the literature which has focused on globalization and its direct and indirect role in changing the social value system and how this has influenced the role, status and work of women in general and in the Jordanian society in particular.

The third chapter presents the ethnographic data which were collected through the fieldwork research, in addition to discussing the main social, cultural and economic changes which have taken place in the research society.

The fourth chapter includes the analysis of the ethnographic data presented in the previous chapter by discussing the relationship between the various economic, social, and cultural changes and

The last chapter presents the main findings of this study.

الفصل الأول

محاور الدراسة الأساسية

المقدمة

إن خروج المرأة إلى العمل ليس بظاهرة جديدة، ولكن في ظل التطورات التي طرأت على عالمنا مؤخرًا، والتي تمثلت بالثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات، وما نتج عنها من ظواهر جديدة أثرت في بنية المجتمعات، كظاهرة العولمة التي بدأت تدعو مختلف الشعوب والمجتمعات إلى الانفتاح على بعضها وإزالة كافة الحواجز والحدود الثقافية والاقتصادية والسياسية ليصبح العالم قرية صغيرة تنصهر فيها كل الأمم، فتغيرت المجتمعات وتجددت أبنيتها من كافة النواحي.

وفي ظل ذلك، تحاول المرأة الأردنية أن تقفز قفزات سريعة لتعويض ما فاتتها بسبب الانعزال، وللحاق بالركب الحضاري. وتبعًا لذلك، اختلفت ظروف الحياة مما دفع الأفراد إلى تبني منظومة قيمية جديدة تتناسب مع هذه الظروف، وقد أحدث ذلك بدوره تغييرًا اجتماعيًا أثر في أدوار الأفراد ومكاناتهم داخل مجتمعهم. وقد كان لهذا التغيير وقع كبير على المرأة العربية. إذ كانت، حتى منتصف القرن العشرين، تحتل مركزًا اجتماعيًا متدنيًا، وكان دورها مقتصرًا على العمل الزراعي والرعي.

أما الآن فقد بدأنا نلاحظ الفرق الكبير في حجم ونوعية مشاركتها للرجل في شتى مجالات الحياة مستفيدة من ارتفاع فرص التعليم المتاحة لها كنتيجة لعمليات التحديث والتحضّر، فاكتملت مهارات جديدة غيرت من أدوارها ومركزها بالمجتمع. بل لقد أصبحت المرأة قادرة على أن تدافع عن حقوقها وتمكين نفسها في المجتمع، وقد أخذت تتادي بالحرية والمساواة مع

الرجل فخرجت للتعليم والعمل معه جنباً الى جنب، فبدأت العمل في مجال التعليم والتدريب، إضافةً إلى الوظائف الحكومية، من هنا برزت قضايا جديدة في المجتمعات العربية كان معظمها مرتبطاً بالمرأة، وهكذا أصبحت قضايا المرأة تشكل محورا هاما للدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية، من خلال دراسة هذه القضايا، والوقوف عند أسبابها ونتائجها وأثارها على المجتمعات، وربطها بالتغيرات التي طرأت على المجتمعات، وذلك باعتبارها تمثل نصف المجتمع. وبذلك فهي تشكل موردا بشريا هاما للقوى العاملة يمكن من خلالها دفع عجلة التنمية في الدول النامية.

كانت تلك التغيرات السابقة الذكر من أبرز الأسباب التي دفعت الباحثين الى التركيز على عمل المرأة في الدول النامية وعلاقته بالتغير الاجتماعي. لكن في ظل التغير السريع الذي نعيشه أصبح عمل المرأة أمرا مألوفا، بل إنها بدأت تتوجه نحو أنماط عمل ووظائف جديدة كانت فيما مضى حكرا على الرجال دون النساء. لذا جاءت هذه الدراسة لتكشف عن أنماط العمل الجديدة التي بدأت المرأة الأردنية تتوجه إليها، وكيف أثرت منظومة القيم الاجتماعية على نظرة الأفراد لعملها فيها، ودور العولمة في ذلك، معتمدة على المنهج الإثنوغرافي.

مشكلة الدراسة

ركزت أغلب الدراسات المتعلقة بالمرأة على الأعمال التقليدية التي كانت تقوم بها. مثل عمل المرأة بالتربية والتعليم والخدمات الاجتماعية، متجاهلة بذلك مجالات العمل والمهن الجديدة التي دخلتها المرأة الأردنية سعيا منها لتنمية مجتمعتها ودفع عجلة الاقتصاد الوطني في ظل النظام العالمي الجديد، من خلال تمكينها اجتماعيا وجعل دورها أكثر فعالية وأهمية بالمجتمع،

وبالتالي، تغيير المنظومة القيمية المرتبطة بعمل المرأة، ومساندتها للرجل في رفع مستوى دخل الأسرة، وتحسين الوضع المادي.

فخروج المرأة للعمل في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة حالياً أصبح أمراً ضرورياً مشكلاً مصدر دخل مساعد للأسرة. ومع تطور المجتمعات تكنولوجياً، تغيرت الجوانب الاجتماعية والثقافية، فاختلقت أنماط الاستهلاك، وتغيرت احتياجات الفرد ومتطلباته. وتبعاً لذلك، فقد اختلفت أنماط العمل، فأصبحت المرأة تتوجه نحو مجالات عمل جديدة، وقد أصبح دخولها لهذه المجالات يشكل ظاهرة بحد ذاتها .

وهنا تكمن مشكلة الدراسة، في التعرف على طبيعة مجالات العمل الجديدة التي أصبحت المرأة الأردنية تتوجه إليها، حيث أن تأثر منظومة القيم بالعولمة أوجد مجالات عمل جديدة للمرأة.

أسئلة الدراسة

سعت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

هل تغيرت نظرة المجتمع الأردني لعمل المرأة في ظل التغيير الذي حدث فيه؟ وما دور العولمة في ذلك التغيير؟

ما هي مجالات العمل الجديدة التي أصبحت المرأة الأردنية تتوجه لها؟

هل هناك علاقة بين عمل المرأة في هذه المجالات من جهة، وتغيير منظومة القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع من الجهة الأخرى؟

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى معرفة طبيعة مجالات العمل التي أصبح بمقدور المرأة الأردنية خوضها و العمل بها، بعد ان كانت من قبل حكرا على الرجال، و علاقة ذلك بتغير طبيعة منظومة القيم و العادات الاجتماعية في المجتمع الأردني، كنتيجة لمواكبة العولمة و مجرياتها، حيث أصبح هنا حاجة ماسة لمساندة المرأة في دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية باعتبارها تمثل نصف المجتمع.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة بإلقائها الضوء على نوعية مختلفة من أنماط العمل والوظائف التي أصبحت المرأة قادرة على ممارستها. إذ كانت، في السابق، نظرة أفراد المجتمع سلبية اتجاه عمل المرأة في هذه المجالات، مما كان يؤدي إلى تهميشها أو إجمالها مع بقية الأعمال المألوفة، و لم يفرد لها أبحاث لمناقشتها. ونذكر من هذه المجالات عمل المرأة كشرطية سير أو في المجمعات التجارية (المولات) وعملها بالقضاء وغيرها من الأعمال التي تحتاج الى جهد بدني وساعات عمل طويلة ولأوقات متأخرة، مثل العمل في استديوهات التصوير الفوتوغرافي وتصوير الأعراس.

وتسعى الدراسة، أيضا، إلى ربط ما سبق بطبيعة التغيرات التي حصلت لمنظومة القيم الاجتماعية في المجتمع. وذلك في إطار المنهج الأنثروبولوجي القائم على مبدأ الملاحظة بالمشاركة، بالإضافة الى المنهج الإثنوغرافي القائم على وصف طبيعة حياة مجتمع الدراسة. إذ إن وضع المرأة في المجتمع لا يمكن دراسته بمعزل عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

منهجية الدراسة

لقد تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات وعدد من طرق البحث لرصد الأعمال والمهن التي أصبحت المرأة الأردنية تتوجه إليها حديثاً. والتعرف على نظرة المجتمع إليها، ومن هذه الطرق، المنهج الأنثروبولوجي القائم على الملاحظة بالمشاركة؛ بمعنى أن يندمج الباحث مع المبحوثين (مجتمع الدراسة) و يشاركهم ويمارس أنشطتهم اليومية. وبالتالي، يستطيع ملاحظة أدق التفاصيل عن حياتهم والتعرف على معتقداتهم وأنماط سلوكهم، إذ جُمعت معظم المعلومات الإثنوغرافية من خلال المقابلات الميدانية مع المبحوثين، وأجريت المقابلات في أماكن عملهم ومنازلهم.

وقد تمت الاستعانة، أيضاً، بالوسطاء والإخباريين من أفراد مجتمع الدراسة كأحدى الأسس المنهجية المعتمدة في الدراسة. فمن خلالهم استطعت التعرف على النساء المبحوثات و العاملات في المجالات الجديدة عليها، بالإضافة إلى إجراء المقابلات الشخصية مع النساء المعنيات بالدراسة عن طريق توجيه الأسئلة المباشرة والمعدة مسبقاً للمبحوثة. وكذلك المقابلات الجماعية القائمة على طرح الموضوع على المبحوثات وأفراد أسرهن، بالإضافة إلى العينات العشوائية من أفراد المجتمع، وذلك بهدف الوصول إلى أكبر قدر من المعلومات عن كيفية دخول النساء إلى مجالات جديد كانت سابقاً مستهجنة ومرفوضة من قبل أفراد المجتمع، وكيف تغيرت نظرة أفراد المجتمع المبحوث إليها، وما هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا التغير. فمثلاً، تم إجراء مقابلات مع فتيات يعملن في المجمعات التجارية (المولات) في مدينة إربد، وأخريات يعملن في استديوهات التصوير، وخصوصاً ممن يعملن في مجال تصوير الحفلات والأعراس لما يتطلب ذلك من عمل لوقت متأخر، كذلك تم إجراء مقابلات مع نساء قضاة وشرطة سير، إضافة إلى إجراء مقابلات مع أفراد من كلا الجنسين ومن فئات عمرية مختلفة.

وقد تمت الاستعانة بالدراسات والأبحاث من كتب ومقالات سبق لها وعُيّنت بعمل المرأة، بالإضافة إلى دراسات عن أثر العولمة في تغير منظومة القيم الاجتماعية، وكذلك استعانت الدراسة بالشبكة العنكبوتية.

وقد دامت فترة البحث الميداني حوالي ستة أشهر (من بداية أيلول وحتى نهاية آذار لعام ٢٠١١) تم خلالها رصد الأعمال والمهن الجديدة على المرأة وعمل زيارات ميدانية لبعض المجمعات التجارية (إربد مول وأربيل مول)، بالإضافة إلى قصر العدل، واستديوهات تصوير لإجراء المقابلات مع الموظفات وزملائهن في العمل من أجل التعرف على وجهة نظرهم لهن.

مجتمع الدراسة

لقد شهدت محافظة إربد تطورات ديموغرافية وعلمية واجتماعية كثيرة. فمن عصر الزراعة إلى عصر التجارة، ومن عصر الذاكرة الشفهية إلى عصر الاتصالات والحاسوب. وتمثل محافظة إربد، والتي تقع شمال المملكة الأردنية، مجتمع الدراسة، وذلك باعتبارها ثاني أكبر مدن المملكة بعد العاصمة بالنسبة إلى لمساحة وعدد السكان، بالإضافة إلى كونها مركزا للنشاط الاقتصادي والإنتاجي في الشمال، فهي، أيضا، تحتوي على خمس جامعات حكومية وخاصة، وبذلك تعد المركز التعليمي الأول في منطقة الشمال. وقد شكل افتتاح مكتب إربد للتشغيل والتدريب في بلدية إربد فرصة ثمينة تتيح لكل المواطنين الباحثين عن العمل من ذكور و إناث للحصول على فرصة عمل مناسبة بغض النظر عن المستوى التعليمي. إضافة إلى الهيئات الثقافية مثل نادي الحسين والنادي العربي، وجمعية الحسين للفنون، ومنتدى إربد الثقافي، و فرع رابطة الكتاب الأردنيين، التي كان لها أثر كبير على الحراكين الثقافي والاجتماعي في إربد .

(غوانمة 2008)

الفصل الثاني

الأطر النظرية و المرجعية للدراسة

تعددت الدراسات والأطر النظرية التي تحدثت عن تغير بنية المجتمعات وعلاقتها بعمل المرأة. وسيتم في هذا الفصل من الدراسة عرض لأبرز تلك الدراسات. و لكن قبل البدء بعرض الدراسات، نذكر الإشارة الى بعض المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة، كمصطلح العمل، و القيم، و التغير الاجتماعي، و الأسرة.

العمل :

يشير مصطلح العمل الى كل نشاط أو الجهد الذي يبذله الإنسان بهدف إنتاج أو توصيل شيء لإنسان آخر، سواء كان جهد عضلي أو ذهني أو عصبي (سليمان: ١٩٨٥).

القيم :

هي أحكام مكتسبة من الواقع الاجتماعي يتعلمها الفرد و يحكم بها و يحدد مجالات تفكيره و تؤثر في سلوكه و تعلمه، فالصدق و الامانة و الشجاعة و الولاء، و تحمل المسؤولية، كلها قيم يكتسبها الفرد من المجتمع الذي ينتمي إليه (بدوي: ١٩٧٧).

التغير الاجتماعي :

لقد تعددت تعريفات التغير الاجتماعي، فقد عرفه معجم مصطلحات العلوم الإنسانية بأنه هو كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه وخلال فترة زمنية معينة، والتغير على هذا الأساس ينصب على كل تغير يحدث في التركيب السكاني للمجتمع، أو في بنائه الطبقي، أو نظمته الاجتماعية وأنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر

في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانتهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها (بدوي: ١٩٧٧). ويذهب "جينزبيرغ Ginsburg" إلى أن التغير الاجتماعي يتجسد في التحول الذي يحدث في البنى المجتمعية ووظائفها والتي تصاحبها تغيرات في الأدوار الاجتماعية للأفراد (الدقس: ١٩٨٧).

الأسرة :

ألا وهي جماعة من الأفراد تربطهم روابط قوية ناتجة عن صلات الزواج و الإنجاب أو التبني، و تعيش في دار واحدة، و يرتبط أعضاؤها، الأب و الأم و الأبناء، ببعضهم بعضا بعلاقات اجتماعية و اقتصادية و قانونية و دينية و أخلاقية متماسكة أساسها المصالح و الأهداف المشتركة (دنكتين: ١٩٨٦).

أدبيات الدراسة و تنقسم الى ثلاثة أقسام:

- العولمة والنظام العالمي الجديد.
- دراسات عن عمل المرأة.
- دراسات عن تأثير العولمة على عمل المرأة.

العولمة والنظام العالمي الجديد

العولمة (Globalizatio) هي العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب، والتي تنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة والتجزئة إلى حالة الاقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل،

وهنا، يتشكل وعي عالمي وقيم موحدة تقوم على مواثيق إنسانية عامة. بالتالي، ينصهر العالم في بوتقة كونية اجتماعية بلا حدود، وتكتسب العلاقات الاجتماعية نوع من عدم الفصل، فيتفاعل الناس مع بعضهم ويتأثر بعضهم ببعض، ويصبح العالم أكثر اتصالا وتنظيما (الرواشدة: 2007) ويعرفها الحمد بأنها "ظاهرة التوحد الثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي بفعل الثورة التقنية -الاتصالات والمعلومات - مما جعل التحولات على جميع الأصعدة أسرع مما هي عليه في الماضي حدوثا وأثرا. " (الرواشدة: 2007).

وبما أننا نتحدث عن العولمة، إذن لابد من أن نتطرق للنظام العالمي الجديد لارتباطه بالعولمة. فكما يذكر الشفيغ في كتابه الاقتصاد السياسي للعولمة والتكنولوجيا "أن العولمة قد برزت من قبل القوة الرأسمالية الصناعية المتمثلة بالقيادة الأمريكية، كوسيلة لفرض النظام الاقتصادي العالمي الجديد (الشفيغ: 2004) والذي بدأت بوادره بالظهور عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحرب الخليج الثانية عام 1991، ومن ثم انتهاء الحرب الباردة بانتهاء الاتحاد السوفياتي. وعلى إثر ذلك، انتهت فترة القطبية الثنائية، وأصبح للعالم قطب واحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي استغلت هذا الوضع لإرساء قواعد نظام جديد يحكم العلاقات الدولية بما يتوافق مع مصالح القوة الأمريكية ويحفظ سيطرتها على العالم.

وبالتالي، إعادة الاستعمار من جديد أو كما أطلق عليها "فوكوياما" الليبرالية الرأسمالية الغربية، التي بشر بانتصارها في كتابه "نهاية التاريخ والرجل الأخير"، مؤكدا أن الدول النامية لا تملك إلا طريقا وحيدة لتجاوز تخلفها الاقتصادي والتكنولوجي، وهو سلوك الطريق الرأسمالي الغربي الذي سبقها الغرب إليه، فحقق تقدمه وازدهاره. وهذا يقتضي التسليم بقوانين السوق كمنظم وضابط للاقتصاد، والتخلي عن الفكرة الخاطئة بأن للدولة مهمة اقتصادية ودورا اجتماعيا إتجاه شعبها، والانصياع لتوجيهات وقرارات المراجع الاقتصادية الدولية، وأبرزها صندوق النقد

الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية. وبذلك، تتدفق الاستثمارات، ويتحقق النمو الاقتصادي، ويزدهر الرفاه، وتنتقل التكنولوجيا، ويخرج العالم الثالث من فقره وتخلفه (فوكوياما: 1992).

وفي هذا السياق يعرف الهاشمي النظام العالمي الجديد بأنه مجموعة من الترتيبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي نشأت عقب إنهيار الاتحاد السوفياتي، واكتسبتها المجتمعات البشرية. وبناء على ذلك، تتصرف هذه المجتمعات وفق أنماط سلوكية معينة منبثقة من أعراف وقوانين واتفاقيات ترعى تطبيقها واحترامها قوة متفوقة، وذلك ضمن إطار أخلاقي وقيمي يسوغ لها تدخلها في شؤون تلك المجتمعات وفرض قوتها عليها بصورة شرعية (الهاشمي: ٢٠٠٣).

ويتميز هذا النظام بأنه نظام اقتصادي رأسمالي عالمي يسعى لتراكم رأس المال في يد القوى العظمى، بحيث يتم ترتيب العلاقات الرأسمالية في إطار هرمي تقف على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا تنقسم الدول في هذا النظام إلى ثلاثة مراتب، وهي المركز "الولايات المتحدة الأمريكية"، وأشباه الأطراف، والأطراف، والتي تحكمها وتنظم العلاقات بينها التكنولوجيا المتقدمة، المتمثلة بوسائل الإتصال الشبكي (الإنترنت) والتقنيات الرقمية التي تلعب دوراً مهماً في تسريع الانتقال والتواصل بين الجماعات، ونقل القيم الحضارية عبر البث الفضائي من خلال الأقمار الصناعية والهواتف والحواسيب المحمولة.

وفي هذا المجال، تم استغلال وسائل الإعلام المختلفة بهدف الترويج لهذه التقنيات، واستخدامها لتكريس نمط المجتمع المدني العصري القائم على مجموعة من القيم والمظاهر الحضارية. وهكذا، يتم استخدام الوسائل الإعلامية في إعادة تشكيل المجتمع من خلال الترويج والإعلان، والفن، والترفيه، والتنشئة الاجتماعية، والتعليم. فالعلاقة بين المجتمع ووسائل

الإعلام هي علاقة تبادلية كما يذكر الهاشمي "فالمجتمع ينشئ النظام الإعلامي الخاص به والذي يقوم بدوره بتطوير المجتمع و تغييره (انظر المرجع السابق: ٢٠٠٣).

وبهذا تكون الثورة التكنولوجية ثورة اجتماعية، بمعنى أنها تتبع من الواقع الاجتماعي للمجتمع نتيجة للتطورات التي تحدث فيه. وفي هذا السياق، يذكر الشفيح مثال الثورة الصناعية، وكيف أدت إلى تغيير نمط تقسيم العمل بسبب الآلة، مما أدى إلى ظهور طبقات اجتماعية جديدة؛ وهي: ملاك رؤوس الأموال، والعاملين، وهذا بدوره أدى إلى حراك اجتماعي. فاختلاف الطبقات يعني اختلاف العلاقات بينها. وبالتالي، اختلاف الأنماط السلوكية، والقيم الاجتماعية (الشفيح. 2004)

لقد أدى تيار العولمة الذي تقوده القوى الاقتصادية العظمى في العالم إلى فرض اقتصاد السوق، وحرية تنقل رؤوس الأموال والاستثمارات والبضائع والخدمات دون حواجز أو قيود، مما يخدم بالأساس المصالح الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى. وأمام قوة هذا التيار الذي فرض على بلدان العالم الثالث ومنها الأردن، إعادة الهيكلة، مما جعلها تعاني الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وللتخفيف من حدة هذه المشاكل، عملت المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على توظيف مؤسسات المجتمع المدني في القيام ببعض المهام التي تنسحب منها الدولة، وخاصة في المجال الاجتماعي.

وهكذا تكون العولمة قد نشأت كأداة لفرض هذا النظام في العالم أجمع، من خلال عولمة الإعلام التي تسعى لنشر القيم والأفكار الاستهلاكية، وتوحيد وتنميط الأذواق، وصولاً إلى ثقافة موحدة هي الثقافة الأمريكية. وبالتالي، فتح الطريق أمام الشركات العابرة للقارات، وخصوصاً الأمريكية منها، لكافة أسواق العالم، وهكذا، يتسنى للأقوى سياسياً واقتصادياً من تسويق سلعته الثقافية، حتى وإن كانت سلبية، إلى

الشعوب الفقيرة والضعيفة، ومن ثم تغيير القيم والعادات والتقاليد والأنواق تبعاً لما يريده المنتج، ولما تقتضيه سياسة السوق، مما سيؤدي إلى إنبهار في الثقافة والقيم والعادات والتقاليد لصالح قوى السوق والثقافات الإستهلاكية السلعية. وهذا ما يؤكد حجازي في دراسته عن "العولمة و تهميش الثقافة الوطنية" بأن العولمة تخطط لنشر ثقافة الأمركة مستغلة سرعة النقل والمواصلات وتحرر الأسواق، بالإضافة إلى دمج الثقافة في العملية الاقتصادية التجارية. وتوصلت الدراسة إلى أن عولمة الإعلام تهدد التعددات الثقافية (حجازي: ١٩٩٩).

وفي هذا السياق، نجد سمير الطرابلسي ينبه إلى خطورة العولمة التي تشكلها الولايات المتحدة بجميع جوانبها المهمة. ونجده يعرفها بأنها الرؤية الاستراتيجية لقوى الرأسمالية العالمية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، والرامية إلى إعادة تشكيل العالم وفق مصالحها، وأطماعها، سائرة نحو ذلك الهدف على ثلاثة مسارات متوازية: الأول: اقتصادي. وغايته ضغط العالم في سوق رأسمالية واحدة، يحكمها نظام اقتصادي واحد، توجهه القوى الرأسمالية العالمية. والثاني: سياسي. ويهدف إلى إعادة بناء هيكليات أقطار العالم السياسية في صيغ تركز الشريعة والتشنت الإنسانية، وتفكك الأوطان والقوميات إلى كيانات هزيلة قائمة على نزعات قبلية عرقية أو دينية طائفية أو لغوية ثقافية بغية سلب أمم العالم وشعوبها القدرة على مواجهة الزحف المدمر للرأسمالية العالمية والتي لا تستقر إلا بالتشنت الإنسانية. وأخيراً: المسار الثقافي الذي يهدف إلى تقويض البنى الثقافية والحضارية لأمم العالم، بغية اكتساح العالم بثقافة السوق التي تتوجه إلى الحواس والغرائز (الطرابلسي: 1999).

فالعولمة ليست إفرازًا طبيعيًا لمعطيات العصر الحديث كما يدعي الغرب. بل هي سياسة غربية استعمارية جديدة لاستقطاب دول العالم النامي، والعالم الإسلامي على وجه

الخصوص، وفرض النموذج الحضاري الغربي، وتستخدم العولمة أدوات متعددة، ومنطوية، منها: وسائل الاتصال والمواصلات، ووسائل الإعلام، ووسائل التنقيف، والقطاع المالي كصندوق النقد الدولي الذي يقوم بضبط النقد الدولي واستقراره، والبنك الدولي الذي يمارس عمليات الإقراض، ودراسات الجدوى في مجال الإنشاء والتعمير تجاه الدول المتضررة من الحروب، وتجاه الدول الفقيرة، ويكون الإقراض بشروط قاسية. وهناك القطاع الأمني المتمثل في أجهزة الاستخبارات، والقطاع الاجتماعي، بما يشتمل عليه من جوانب الحياة المختلفة من مأكّل ومشرب، وأزياء، وعطور، ومستحضرات تجميل، وصناعة الأفلام السينمائية، وأمور التصوير، وجانب الغناء والطرب، والموسيقى.

دراسات عن عمل المرأة

هناك العديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع عمل المرأة، لكن إما بشكل عام، أو بدراساتها من الخارج (ETIC)، بمعنى تفسيرها حسب وجهة نظر الباحث نفسه، كما أن هناك أبحاثاً كان فيها الباحث غريباً عن مجتمع الدراسة؛ أي لا ينتمي إلى المجتمع المبحوث وهذا ما يطلق عليه في الأنثروبولوجيا "FAR AWAY FIELD WORK". هذا بدوره أثر على طبيعة الدراسات المتعلقة بالمرأة، فنجد أن هنالك دراسات تحدثت عن القضايا المتعلقة بالمرأة وعملها، إما بشكل عام، أو من جانب واحد، دون ربطها بالجوانب الأخرى للمجتمع. ويُمثّل لذلك بالدراسة التي أعدتها شعبة اليونسكو "لحقوق الإنسان، بهدف التعرف على القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالمرأة لإجراء البحوث عنها ومعالجتها. إذ ركزت هذه الدراسة على الجانب الاقتصادي، وتحديدًا على تأثير التنمية الاقتصادية في دور المرأة لمعرفة ركائز النهوض بها، وتحقيق العدالة، والمساواة بينها وبين الرجل (الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي: ١٩٨٤). أما النجار الذي حاول أن يقدم

معالجة لقضايا المرأة الخليجية بطريقة سوسيولوجية. فيرى أن العلاقات الاجتماعية في أي مجتمع ما هي إلا انعكاس للظروف المادية للمجتمع نفسه. وبالتالي، فإن أي تغيير في تلك الظروف سينعكس على وضع الأسرة التي تعتبر اللبنة الأولى للعلاقات الاجتماعية بالمجتمع، هذا بدوره سيؤثر على أدوار و مراكز الأفراد إما سلباً أو إيجاباً (النجار: ٢٠٠٠).

بينما هناك دراسات استعرضت بعض المهن والوظائف التي شغلتها المرأة كما في دراسة وتر التي بين فيها دور المرأة في بعض الوظائف الإدارية والحربية مثل أعمال التمريض والوظائف المصرفية والعمل في المصانع والمزارع، مؤكداً على دور الجانب النفسي والفسولوجي للمرأة في اختيارها لعملها (وتر: ١٩٧٩).

أما عن الدراسة التي أعدها محمد عن مشاركة المرأة العربية في التنمية، فتبين فيها أنه على الرغم من ارتفاع مستوى التعليم بين الإناث في مصر إلا أنهم لا يمثلون إلا نسبة ضئيلة جداً من حجم العاملين في القطاعين العام والخاص، كما أن هناك بعض الوظائف مازال حكرًا على الرجال دون النساء و خصوصاً الوظائف الإدارية و القيادية (محمد: ٢٠٠٢).

دراسات حول تأثير العولمة على عمل المرأة

من جانب آخر هناك دراسات تحاول أن تبين أثر التغيرات الاجتماعية في وضع المرأة. إذ إن الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات وما نتج عنهما من سرعة في انتقال المعلومات أدت إلى تفاعل الثقافات فيما بينها والتأثر بعضها ببعض إذ تم إجمال كل هذه التغيرات في ظاهرة واحدة هي ظاهرة العولمة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الظاهرة برزت في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة أحداث سياسية واقتصادية أهمها سقوط الاتحاد السوفييتي، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية؛ سياسية؛ عسكرية تتحكم بالعالم أجمع، وذلك بعد

انتهاء الحرب الباردة (الرواشدة: ٢٠٠٧) واتخذت هذه الظاهرة عدة أشكال مثل: العولمة الاجتماعية، والعولمة الثقافية، والعولمة الاقتصادية، والسياسية، التي جاءت كلها لخدمة مصالح الدول العظمى في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة؛ إنها تقوم على إحداث تغييرات اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، لتأثر في العالم أجمع، بشكل عام، وبشكل خاص على عالمنا العربي (طشطورش: 2006)

فمثلا تسعى عولمة الثقافة إلى توحيد القيم حول المرأة، والأسرة، وأنماط الاستهلاك، والسلوكيات، والمعتقدات، عن طريق نشر ثقافة الصورة في الإعلام المرئي والمسموع. أما العولمة الاجتماعية فتتجلى من خلال تعزيز دور المنظمات غير الحكومية، تلك التي تسعى لمراقبة سياسات الدول اتجاه شعوبها، وتبرر وجودها بهدف حماية حقوق الأفراد وتأمين الحرية الفردية لهم، لكنها في الحقيقة تسعى لغرس النزعة الأنانية لدى الفرد على حساب المصلحة الجماعية، وبالتالي، تفكيك العلاقات الاجتماعية والأسرية، كما تهدف، أيضا، إلى توحيد هذه السياسات والنشاطات فينتج عنها مجتمع مدني عالمي موحد (الرواشدة: 2007).

وفي هذا السياق، يذكر الناشف أن بعض الحاجات البشرية ثابتة وأن هناك أخرى متغيرة وفقا للظروف الاجتماعية والثقافية، والتفاعل بين البشر، ووفقا لذلك تتحدد مواقف البشر (الناشف: 2004).

ونستنتج من دراسة غوود عن "الثورة العالمية والأنماط العائلية" أنه يؤمن بأن "التصنيع والتحديث والتحضر وتغير أساليب الإنتاج كان لها دور مهم في شيوع إيدولوجية العدالة والحرية والمساواة بين المرأة والرجل" (Goode:1963)

كذلك الحال بالنسبة إلى بيرغر الذي يرى أن التغيرات التي اجتاحت العالم العربي في الآونة الأخيرة، والتي تمثلت بالاتجاه نحو التصنيع، وما نتج عنه من هجرة إلى المدن، واستخدام

التكنولوجيا والأدوات الحديثة في المصانع، والاتجاه نحو الملكية الفردية، وانتشار وسائل المواصلات والاتصالات، والتقدم العلمي والتعليمي، وبناء مؤسسات المجتمع المدني، أثرت في تغيير نمط الأسرة من ممتدة الى نووية. وبالتالي، ظهرت علاقات عائلية واجتماعية جديدة، وظهر التوجه نحو التكافؤ بين الرجل و المرأة (Berger:1962)

وتأكد على ما سبق دراسة عبد القادر التي ترى أن العولمة تلعب دورا مهما في عمليات التغيير من خلال نظم الاتصال والنقل. وللتكنولوجيا دور هام في تحديث القيم من خلال اكتساب الخبرات والسلوكيات الجديدة، كما أن القيم الأسرية المرتبطة بصلة الأرحام أخذت بالضعف بسبب طغيان النزعة الفردية والاستقلالية، وانشغال الناس في عملهم، والعلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة تتسم بالفتور والعزلة عن بعضهم، ويرجع ذلك برأي الباحثة إلى اختلاف الاهتمامات والأفكار، ومجالات العمل، وتعدد وسائل التسلية. كذلك فإن الثورات التكنولوجية التي طرأت على المجتمعات خلقت مجالات عمل جديدة، كما أنها لعبت دورا في توجيه الناس نحو نوعية معينة من الأعمال تعبر عن قيم جديدة بشكل عام، وعند المرأة، كذلك، خلقت وظائف جديدة في مجالات التسويق والدعاية والإعلان (عبد القادر: 2010) وكذلك دراسة الطنوبي الذي يرى أن للتعليم دورا كبيرا في ترسيخ مبدأ التحديث من خلال قدرته على تغيير المعتقدات التقليدية، وسلوك الأفراد، وتحويل المجتمع من تقليدي الى حضري، إضافة إلى دوره في الحراك الاجتماعي (الطنوبي: 1995).

وأيضا دراسة رمزي التي تبين أن التغيرات التي طرأت على مجتمعاتنا، بسبب العولمة، والتي فرضتها علينا الدول المتقدمة من خلال الهيمنة الإعلامية، كان لها أثر كبير في تغيير وضع المرأة مثل ارتفاع فرص التعليم بين الإناث، وتأثيره على عمل المرأة، وتوجهها نحو نوعية محددة من الوظائف والمهن. كما تبين في دراستها أنه بالرغم من ارتفاع نسبة التعليم بين

الإناث إلا أن هناك عدة عوامل ساهمت في إعاقة المرأة عن العمل كالأعراف والعادات والتقاليد التي تعتبر المرأة أدنى مكانة من الرجل، وتقلل من دورها ومكانتها في عملية الإنتاج. كما وتبين رمزي أثر توجه الفتيات الجامعيات إلى التخصصات الأدبية والتربوية والفنية في تحديد فرص العمل المتاحة لهن، بالتالي، يتوجهن إلى الأعمال التقليدية بدلا من الأعمال الصناعية والسياحية وغيرها من الأعمال التي تطلب الكفاءة والمهارة (رمزي: 2001).

وهذا، ما أكدته الدراسة التي أجرتها منظمة "ESCWA" في محاولة لرصد التغيرات التي طرأت على القيم الاجتماعية للعائلة العربية، إضافة إلى مواكبة التطور الاقتصادي والسياسي وتأثيرهما على نمط العائلة وبنيتها، إذ أشارت إلى أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كان لها دور في زيادة نسبة مشاركة المرأة الأردنية في قوة العمل (ESCWA, 1994: 13-15) وهذا ما أكدته البنيوي أيضا (البنيوي: 1997).

كذلك فقد وجد الزغل أن تغير بنية الأسرة الأردنية وخصائصها مثل تحولها من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، وتأخر سن الزواج، ومشاركة الزوجة في صنع القرارات الأسرية بعد أن كانت سلطة الأب هي السائدة - كل ذلك يعود إلى الثورة الصناعية، والتحضر، التي تؤكد على قيم العدالة والمساواة والاستقلال وافتتاح المجتمع، والتي بدورها ساهمت في التحرك الاجتماعي، ويبين أن خروج المرأة للعمل وطبيعة مهنتها مرتبط طرديا مع العمر. كما تبين أن نسبة مشاركة المرأة المتزوجة في قوة العمل أقل من نسبة مشاركة المرأة العازبة، وذلك بسبب العوامل الثقافية التي لا تشجع عمل المرأة المتزوجة خارج بيتها (الزغل: 1989).

كما يرى بلقزيز أنه مع سرعة إيقاع العولمة تحدث هزات مؤلمة في حياة الأسرة، وتبرز عدة مشاكل مثل شيوع الطلاق والتفكك الأسري، مما يزيد من الانكسارات في حياة المرأة والأطفال والأزواج. والمظهر المثير

لهذا التفكك هو فقدان الأسر قدرتها على الاستمرار كمرجعية قيمية وأخلاقية للناشئة نتيجة لظهور وسائل جديدة تسهم في تنشئة الأفراد. فالعولمة تضرب العائلة التقليدية في الصميم، وذلك بإشاعة الفردية والأنانية، والحرية المطلقة، والنفعية، وانخفاض درجة الترابط الأسري، وضعف العلاقات الأسرية الحميمة بين أفراد الأسرة، ومن جراء تفكك العائلة الممتدة البطريكية يترك فراغاً عاطفياً ووجدانياً في الأسرة (بلقريز : 1998).

أما الثاقب فيرى أن تحول المجتمع من نمط الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة يؤثر في تغيير المعايير الاجتماعية. وهذا ما لاحظناه في مجتمع الدراسة، إذ كان من نتائج تغير نمط الأسرة أن تغيرت أنماط الزواج، فأصبح الزواج، مثلاً، مبنيًا على معايير معينة يختارها الرجل في المرأة، وكذلك المرأة في الرجل، وكانت من أهم هذه المعايير، حسب رأي المبحوثين، وظيفة الزوجة، أو الفتاة التي سيرتبط بها الشاب، والمستوى العلمي والاجتماعي لها (الثاقب: 1982).

هناك، أيضاً، دراسة الساعاتي التي تحاول أن تبين كيف لعبت المرأة دوراً كبيراً في عملية التغير الاجتماعي في القرن العشرين. إذ أدى التطور الصناعي وكذلك، التطور الاقتصادي في مصر إلى خروج المرأة إلى العمل، وارتبط، بذلك، ارتفاع نسب التعليم بين الإناث، والتحرر الفكري أيضاً، والذي أدى بالنهاية إلى ما يعرف بالانقلاب النسوي. وبالتالي كان لتعليم المرأة دور كبير في توعيتها بحقوقها، ومركزها، ودورها في المجتمع والأسرة، فتحررت من سلطان التقاليد، واشتغلت في كافة المهن (الساعاتي: 2006).

على صعيد آخر، هناك من ركز على عمل المرأة، وعلاقته بالنوع الاجتماعي، ونظرة المجتمع للمرأة. فمثلاً، يبين حسن في دراسته الميدانية التي أجراها على مجموعة من الطلاب والطالبات السعوديين من كلية التربية في جامعة الملك عبد العزيز، على وجود اختلاف بين الطلاب والطالبات حول عمل المرأة إذ إن أغلب الطلاب رفضوا فكرة عمل المرأة خارج البيت، بينما كانت غالبية الطالبات مؤيدات للفكرة. ويرجع ذلك بحسب رأي الباحثة إلى الاختلاف في الخلفية الثقافية والتنشئة الاجتماعية وأنماط السلوك لدى كلا الجنسين، وبالتالي، ينعكس هذا على اتجاه كلا الجنسين نحو دور كل منهما في المجتمع(حسن: 1987).

أما الصياد فيؤكد على أن النظرة الدونية للمرأة اليمنية قد أبعدتها كل البعد عن العمل، بالإضافة إلى دور كل من القيم والمعايير الدينية والاجتماعية، وكذلك طبيعة تقسيم العمل القائم على أساس الجنس، كل هذه العوامل ساهمت في منع المرأة من الخروج إلى العمل، فاقترنت مهنتها على الأعمال المنزلية (الصياد: 1999). ويرى الصرايرة أن من أهم المعوقات التي تحول دون عمل المرأة الأردنية هي الزواج؛ خشية أن تعجز عن التوفيق بين الأعمال المنزلية والعمل خارج المنزل (الصرايرة: 2003).

كذلك الحال في دراسة الطراونة إذ تبين لديه أنه، بالإضافة إلى الزواج، فإن العادات والتقاليد تعتبر من العوامل التي تقلل من نسبة مشاركة المرأة الأردنية في قوة العمل (Tarawneh:1986) بينما تعتقد كل من ساتاني شامي و لوسيان تامنيان أن الهجرة إلى الخارج وخصوصاً إلى دول الخليج العربي أدى إلى ارتفاع دخل الأسرة، وبالتالي، عدم الحاجة إلى عمل المرأة، بالأخص بالنسبة إلى الأسر ذات المستوى الاجتماعي المتدني (Shami,Taminian:1990)

وهذا ما أكدته رسام إذ يرى أن المرأة الريفية أو التي من الطبقات الأدنى تقل فرصتها في إيجاد فرص العمل بينما ترتفع نسبة مشاركة المرأة في المدن أو من الطبقات الميسورة في قوة العمل، وذلك بسبب ارتفاع مستوى تعليمهن واكتسابهن الخبرات عن طريق التدريب المهني (Rassam:1984)

على العكس من ذلك، فإن الرشيد يطالب بأن يتاح للنساء مزاولة كل المهن مثل التجارة والإدارة في المؤسسات والمصانع، ويؤكد على ضرورة الإفادة من مشاركة المرأة في كافة القطاعات الانتاجية في سبيل تحقيق التنمية، والنهوض بالمجتمع السعودي ضمن حدود القيم الدينية والأخلاقية. كما يرى أن عزل المرأة، وإقصائها عن العمل، وإلزامها بتغطية وجهها، يعرقل مصالح الأمة، ويشوه صورة الإسلام. وينتقد، أيضا، سياسة منع الاختلاط بين الرجال والنساء، وعدم السماح للمرأة بقيادة السيارة (الرشيد: 2011)

هنا، نلاحظ أن هذه الدراسات ركزت على علاقة عمل المرأة بطبيعة منظومة القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد، والتي تختلف باختلاف المجتمعات، وأن هذا الاختلاف بين هذه المجتمعات يعود إلى تأثرها بالتغير أو الحراك الاجتماعي الناتج عن العولمة. وهذا ما أكدته دراسة كل من (الوريكات: 1998) و (الوريكات والعموش: 1998)، إذ خلصت الدراستان إلى أن أنسب المهن، بالنسبة إلى المرأة الكركية، هي التعليم والتدريب، خاصة في القطاع العام، ويعود ذلك، بحسب رأي الوريكات، إلى طبيعة القيم الاجتماعية التقليدية السائدة في المحافظة، بالإضافة إلى أن طبيعة التوزيع الديموغرافي للسكان له دور كبير في ذلك أيضا.

وعلى النقيض من ذلك، يرى العمر بأن العولمة تسهم في نشر ثقافة الاستهلاك، وارتفاع نسب البطالة بسبب الاعتماد على الآلات الحديثة والاستغناء عن القوى البشرية أدياً عاملة (العمر: 2001)

أما موريللي فيؤكد على ثبات منظومة القيم الاجتماعية في المغرب بالرغم من عمليات التنمية والتغير التي حدثت بعد الاستقلال بانتهاء الاستعمار الفرنسي، إذ يؤكد على دور العادات والقيم الاجتماعية في الحؤول دون تعلم المرأة المغربية ودخولها سوق العمل، كذلك فإن أفراد المجتمع لا يتقبلون المرأة كمحترفة في مجال عملها (موريللي: ٢٠٠٤).

دور المنظمات و الاتفاقيات الدولية والمحلية في تحسين وضع المرأة

كان لابد لنا من التطرق لدور الاتفاقيات الدولية والمحلية في تغيير نظرة المجتمع الأردني للمرأة. و ذلك من خلال مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية والجمعيات الأهلية التي تبنت مبادئ هذه الاتفاقيات وعملت بها سعياً لتنمية المجتمع. فمما لاشك فيه أن هذه المؤسسات شكلت منعطفاً هاماً في إقرار المساواة بين الرجل والمرأة، وعدم التمييز أو التفرقة بين المواطنين الأردنيين بغض النظر عن النوع الاجتماعي، وقد حظيت محافظة إربد، باعتبارها ثاني أكبر المدن في المملكة، باهتمام الدولة عبر تأسيس أفرع للمنظمات والجمعيات المعنية بشؤون المرأة، و نذكر منها الآتي:

اتفاقية حماية الأمومة:

تعطي هذه الاتفاقية الأم حق الانقطاع عن عملها إذا قدمت شهادة طبية تثبت إحتمال حدوث الوضع خلال ستة أسابيع، كذلك تجعل من حقها أن تأخذ إجازة من العمل لمدة ستة أسابيع مدفوعة الأجر بعد الوضع، كما تعطيها، أيضاً، حق المغادرة من عملها نصف ساعة مرتين يومياً لإرضاع طفلها. وبناء على مصادقة الأردن على هذه الاتفاقية، وضعت بنودها ضمن قانون العمل الأردني، فالمادة "٧٠" منه تنص على أحقية المرأة العاملة الحامل، التي على وشك الولادة، الحصول على إجازة مدفوعة الراتب لمدة عشرة أسابيع، يمكن لها أن تحصل عليها كلها

بعد الولادة، أو لها أن تبدأ الإجازة قبل الولادة بشرط أن لا تقل المدة الباقية من الإجازة بعد الولادة عن ستة أسابيع.

وبالنسبة إلى حق المرأة في ساعة الرضاعة، فقد نص عليه قانون العمل الأردني في المادة "٧١" منه إذ جعل من حق المرأة العاملة والتي وضعت طفلها حديثاً خلال مدة سنة من تاريخ الولادة الحصول على فترات خلال العمل لا يتجاوز مجموعها ساعة واحدة، في كل يوم، لغايات إرضاع وليدها وهي ما تعارف الناس عليه باسم "ساعة الرضاعة".

اتفاقية "سيداو" القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)

فتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية عام 1979 من خلال 31 مادة قانونية ملزمة لتحقيق المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة، بغض النظر عن حالتها الاجتماعية والزوجية، في جميع الميادين السياسية، والمدنية، والاجتماعية، والثقافية، وفي المساواة في التعليم، وعدم التمييز في التوظيف والأجر، إضافة إلى عدم التمييز في الخدمات الصحية المقدمة لها، ومنح المرأة أهلية قانونية مماثلة للرجل، وهذا نابع من إيمان الأمم المتحدة بأن النظام الاقتصادي الجديد سيسهم في النهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة، وتسعى الاتفاقية إلى استئصال كافة أشكال التمييز العنصري، والاستعمار الجديد، والعنوان والاحتلال الأجنبي، وتجوز للدول الأعضاء التحفظ على البنود التي لا تتناسب تشريعاتها، ولكن دون أن يكون منافياً لأغراض الاتفاقية ومبادئها، كما تجوز لها، أيضاً، أن تسحب هذه التحفظات متى نشاء بتوجيه إشعار إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وإيماناً من الأردن بالعدالة والمساواة فقد وقع على هذه الاتفاقية في عام 1980 وصادق عليها عام 1992 لكن مع التحفظ على ثلاثة مواد (9، 15، 16) وفي عام 2009 صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء برفع التحفظ على المادة "١٥" من الاتفاقية المتعلقة بحرية التنقل والسفر للمرأة، بناء على توصية من اللجنة الوطنية

لشؤون المرأة، ويُعد إلغاء التحفظ على هذه المادة إنجازاً عظيماً آخر يسجل في مسيرة المرأة الأردنية، ويفتح للأمل مجالا بإنجاز المزيد من النجاحات لتمكين المرأة في مجالات الحياة كافة، ويرفع مكانة الأردن من وجهة نظر المنظمات الدولية المعنية بمساعدة النساء وتمكينهن والحصول على حقوقهن. والجدير بالذكر أن الأردن حاليين يسعى لرفع التحفظ عن المادتين (9،16)، حيث تطالب المادة (9) بإعطاء حقوق متساوية للرجل والمرأة، مما يعني أنه سيصبح بإمكان الأردنية منح الجنسية لزوجها غير الأردني وأبنائهما، في حين أن المادة (16) تعطي حقوقاً متساوية للرجل والمرأة في الزواج والطلاق والوصاية، وغيرها من الأمور الأسرية. وفي مجال حماية المرأة العاملة تنص المادة (10) و البند (ج) منها الى التصدي للاختلافات القائمة بين العاملين و العاملات في المؤسسات التعليمية من الرجال و النساء.

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

تأسست اللجنة عام 1992 برئاسة سمو الأميرة بسمة بنت طلال و بموجب قرار مجلس الوزراء، وهي لجنة شبه حكومية تسعى للنهوض بالمرأة الأردنية و تمكينها و معالجة قضايا من خلال وضع الخطط التنموية و خطط التطوير الخاصة بكل قطاع له مساس بشؤون المرأة، و تهدف للوصول إلى امرأة أردنية متمكنة قادرة على الاضطلاع بمهامها وأدوارها المختلفة، تتمتع بالمساواة في القيمة والكرامة والحقوق وتشارك بفعالية في بناء كافة أركان المجتمع الأردني، من خلال دراسة القوانين و التشريعات النافذة وأية مشاريع قوانين وأنظمة أخرى متعلقة بالمرأة، للتأكد من عدم وجود تمييز فيها ضد المرأة. و اقترح القوانين والأنظمة التي تحقق مكاسب للمرأة، وتحول دون ذلك التمييز، و تتخذ اللجنة من اتفاقية سيداو مرجعية لها..

اتحاد المرأة الأردنية

تأسس الاتحاد عام 1974 وسعى، وما يزال، إلى دمج المرأة الأردنية في تنمية المجتمع المحلي وتحسين مكانتها الاجتماعية وتمكينها من استثمار طاقاتها الإبداعية والإنتاجية على نحو أفضل. وفي مجال تشجيع المرأة على العمل، تم تأسيس قسم المشاريع الإنتاجية في عام 2003 لتعزيز الاتحاد، وتدريب النساء وتأهيلهن للاعتماد على أنفسهن، وتحقيق الأهداف الآتية:

- إيجاد مصدر دخل ثابت للاتحاد، وتغطية جزء هام من نفقاته ومصاريفه المتزايدة.
- التواصل مع المجتمع المحلي بتوفير خدمات متنوعة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية.
- العمل على تدريب وتأهيل وتوفير فرص عمل للنساء تتناسب مع قدراتهن وظروفهن الخاصة.

وقد أسس فرع للاتحاد في محافظة إربد باسم "ملتقى المرأة" الذي يسعى إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو شبكة نسائية تعمل لتعزيز التربية والثقافة في مجال الديمقراطية لدى المرأة، ورفع مستوى وعي المرأة بالحياة العامة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

كما يهدف الفرع، علاوة على ما سبق، إلى تحديد الاستراتيجيات الهادفة وتطبيقها لتعزيز دور المرأة وتحسين مشاركتها في جميع مجالات القيادة واتخاذ القرار، ورفع مستوى مساهمتها في النشاطات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتأييد وتوسيع قاعدة القبول بحقوقها وأدوارها في الحياة العامة، وإيجاد نوع من التعاون بين المنظمات النسائية للعمل من أجل تسهيل وتطوير مشاركة المرأة ورفع مستوى الوعي والثقافة لديها بالحقوق كافة.

ملتقى سيدات الأعمال

تأسس عام 1968 ، من أهم منجزاته إطلاق مشروع التشبيك عام (2008) من أجل
إيصال المرأة الى مواقع صنع القرار الاقتصادي، حيث تم تأهيل ورفع كفاءة مجموعة من
السيدات في مناطق مختلفة من المملكة لتهيئتهن لخوض انتخابات غرف التجارة والصناعة.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة UNIFEM

تم تأسيس أول فرع في الأردن عام 1994 ويهدف الى توفير المساعدات الاقتصادية
والتقنية للبرامج المبتكرة والاستراتيجيات التي ترقى وتحفز بالمرأة وحقوق الإنسان، المشاركة
السياسية وتمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز دورها داخل المجتمع لضمان حياة آمنة. إضافة إلى
دعم القدرات المؤسسية في مجالات التخطيط، وإدماج النوع الاجتماعي (الجنسري) في إدارة
الحكم.

صندوق المرأة

أو ما يعرف بصندوق المرأة لمساعدة الأسر الفقيرة، بدأ بشكل تجريبي تحت اسم
"برنامج الإقراض بضمان المجموعة" في عمان وقد أنشأته مؤسسة انقاذ الطفل في عام
1994 بهدف تمكين الرياديات من النساء ليصبحن مدرات للدخل وصانعات للقرار في
منازلهن ومجتمعاتهن. وكان هذا البرنامج أول برنامج لتمويل المشاريع الصغيرة في الأردن .
وبعد عامين حوّر البرنامج ليصبح منظمة محلية غير حكومية محلية باسم "جمعية تنمية المرأة
الأردنية" لتحقيق غايتين، الأولى هي اختبار جدوى الإقراض الجماعي في الأردن، والثانية
تمكين المرأة الفقيرة من الحصول على آليات القروض.

في عام 1999 أصبح البرنامج يمتنع باستقلال تام وحول إلى شركة غير ربحية محدودة المسؤولية مسجلة في وزارة الصناعة والتجارة باسم "صندوق المرأة". ويسعى إلى مساعدة الأسر الفقيرة، وتشكل النساء 96% من المستفيدين، من الفئة العمرية ما بين 18 و 65 عامًا. وتستخدم المرأة القروض إما لبدء مشروع أو لتوسعته، وتبيع منتجاتها أو خدماتها داخل مجتمعها بشكل رئيسي. وقد تمكن الصندوق من تحقيق استدامة مالية كاملة ووصل إلى 25,000 من القروض القائمة في عام 2006. وحاز الصندوق على جائزة سنابل الإقليمية لأفضل استثمار في التمويل الأصغر في عام 2006.

الفصل الثالث

المادة الأثنوغرافية

سوف يتم في هذا الفصل التعريف بمجتمع الدراسة من حيث البناء الاجتماعي والبنية التحتية له، كما سيتم عرض المادة الأثنوغرافية التي تم جمعها أثناء العمل الميداني.

نبذة حول مجتمع الدراسة

تقع محافظة إربد شمال المملكة الأردنية الهاشمية، و تبعد عن العاصمة عمان حوالي (80) كم، مما جعلها حلقة وصل بين البادية شرقاً والأغوار غرباً، و جعلها مركزاً مهماً لتبادل المنتجات بين الريف و البادية و المدن. كما تعد مركز المواصلات الأهم لربط المحافظة ببقية محافظات الأردن. وتشرف مرتفعاتها على سهول حوران وتبلغ مساحة المحافظة حوالي (1571.74) كم². و تعد ثاني أكبر مدن المملكة بعد العاصمة مساحةً وكثافة سكانية، و يبلغ عدد سكانها حوالي 1112300 ، نسمة لعام 2011 ، حسب دائرة الإحصاءات العامة، يتوزعون على تسعة ألوية، وتبلغ الكثافة السكانية للمحافظة (707.66) شخص/كم² لعام 2011 أي بما يعادل (17.8%) من سكان المملكة، وفيما يتعلق بتوزيع السكان حسب الجنس فتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الذكور تصل إلى (51.2%)، ونسبة الإناث إلى (48.8%) من إجمالي عدد سكان المحافظة*.

يرجع تزايد سكان مدينة إربد بشكل سريع إلى العوامل الآتية:

- قدوم الفلسطينيين إلى إربد والسكن فيها بعد نكبة عام 1948، ونكسة عام 1967، وحرب

الخليج الثانية عام 1991.

* دائرة الإحصاءات العامة.

- الهجرة من الريف إلى المدينة، بسبب توفر العمل والخدمات العامة التي تقدمها البلدية مثل الخدمات الصحية، وفتح الشوارع وتعبيد الطرق، وخدمات الإنارة ومياه الشرب، وتجميل المدينة إضافة إلى تنظيم الأسواق والمرور في المدينة. إذ تعتبر إربد مركزاً للنشاط الاقتصادي والانتاجي في الشمال الذي ينتج عدداً كبيراً من الصناعات التي يتم تصديرها إلى الخارج، وبالأخص إلى الولايات المتحدة، وأكبر تلك المصانع مدينة الحسن الصناعية.
- وتعتبر إربد المركز التعليمي لمنطقة الشمال، باحتوائها على خمس جامعات حكومية وخاصة. وتوجد فيها أكبر مكتبة في الشرق الأوسط وهي المكتبة الحسينية في جامعة اليرموك. مما دفع الكثيرين من أبناء القرى المجاورة إلى الاستثمار فيها من خلال أعمال الخدمات التي تقدم إلى طلبتها وأساتذتها، ومن باب المثال: فتح المكتبات، والمطاعم والاستراحات، وصالونات الحلاقة، والإكسسوارات، واستوديوهات التصوير، ومقاهي الإنترنت وبناء العمارات والشقق لتأجيرها إلى طلبة الجامعة وأساتذتها، وقد حصل الشيء نفسه في مجمع عمان القديم إذ قدمت نفس الخدمات السابقة إلى طلبة جامعة العلوم والتكنولوجيا التي أنشئت شرقي إربد عام 1986.

أصل تسمية إربد

أصل الاسم كنعاني، يعود إلى سبعة آلاف سنة (خمسة آلاف ق.م) نسبة إلى (بيت أربيل -بيت الالهة الأربعة)، وفي العصر الإغريقي أهملت الكلمة الأولى وتحول الاسم في اليونانية إلى أرابيلا وهي نسبة إلى إحدى مدن الديكابوليس، كما يعتقد، أيضا، أنه اسم سامي مشتق من ربد، بسبب لون تربتها الحمراء المصحوبة بسواد الصخور البركانية المحيطة بالمدينة (الروسان، رجوب: ٢٠١١) كما وتسمى إربد بالأقحوانة نظرا لانتشار هذا النوع من الورد بالمنطقة. ومن أسمائها أيضا عروس الشمال، و إربد الخرزات نسبة إلى العائلات الأولى التي سكنتها، إذ كان لكل بيت بئر له خرزة وهو غطاء البئر، هذه العشائر هي: التلول، الارشيدات، العنيدات، الدلاقمة، الحجازات، الخريسات، الشرايرة. (الروسان، رجوب: 2011)

بالنسبة إلى نمط الحياة في إربد، فيعرف بأنه أقرب إلى النمط الريفي، إذ يتكون سكانها من ذوي الأصل الريفي، إضافة إلى فلسطيني الأصل، وعدد قليل من أصول سورية ولبنانية وعراقية. والجدير بالذكر أن المدينة شهدت توسعا سكانيا ومساحيا إثر قرار دمج البلديات لعام 2001، والذي تم بموجبه دمج مايزيد على 23 قرية لتتشكل بعد ذلك بلدية إربد الكبرى (غوانمة: 2008) ويقطن إربد اليوم ما يزيد على ألف عشيرة وعائلة ذوات أصول أردنية وفلسطينية وسورية وكردية وتركية وغيرها، ويشكل المسلمون معظم سكان المدينة بالإضافة إلى بعض العائلات المسيحية.

البناء الاجتماعي للمحافظة

تنتمي محافظة إربد في بنائها القروي الى النظام القروي الأبوي (الذكوري)، الذي يسود المجتمع الأردني، فالأب هو رب الأسرة ومعيها و المسؤول عن كل ما يتعلق بها. وبالنسبة للبناء الأسري في إربد، فقد كان نمط الأسرة الممتدة هو السائد إذ يعيش الجد و الجدة و الأب و الأم و الأبناء المتزوجون و غير المتزوجين في بيت واحد، حتى منتصف القرن العشرين، وذلك يعود إلى ارتباطها بأسلوب الإنتاج الاقتصادي الذي كان سائدا في ذلك الوقت وهو نمط الإنتاج الزراعي، القائم على جهود أفراد الأسرة كافة، لذا فقد كانت الأسرة تشكل وحدة اجتماعية إنتاجية، يتضامن أفرادها في العمل الزراعي لمواجهة الأعباء المادية، لذا كانت الحاجة تستدعي وجود هذا النمط من الأسر القائم على تكثير النسل، و الزواج المبكر، إضافة إلى تعدد الزوجات و وحدة السكن.

أما الآن، ومع التطور الصناعي و التكنولوجي فقد اقتضى أن يواكب المجتمع الأردني هذا التطور، إذ حدثت تغيرات في التركيبة الاجتماعية و الاقتصادية و العلمية، و قد خضعت المحافظة لهذه التغيرات كونها جزءا من هذا المجتمع، و نتج عن ذلك نمو سريع و مهول في المدينة من حيث الكثافة السكانية، و أنماط العمل، فتغيرت بنية الأسرة تبعا لذلك، إذ أضحت نمط الأسرة النواة هو السائد، من خلال تفكك الأسرة الممتدة و تحولها الى أسر نووية، و يبدو أن هذا النمط من الأسر هو المفضل حاليا لدى معظم أفراد المحافظة .

ومع تغير الأوضاع، ازدهرت المحافظة بعد أن شهدت تطورات ديموغرافية و علمية، بسبب وجود جامعتي اليرموك و العلوم و التكنولوجيا، اللتين تعدّان من أعرق الجامعات ليس فقط على مستوى الأردن، و إنما على مستوى الشرق الأوسط أيضا، إذ تضمّان طلابا من مختلف

الدول العربية و الأجنبية، مما أدى إلى تزايد عدد السكان في المدينة بسبب توافد الطلاب، إضافة إلى حملة المؤهلات العلمية الذين جاؤوا إلى العمل، إذ أصبح يقطن في المدينة ما يقارب 53 جنسية من حول العالم ما بين طلاب جامعات و عمال، و بهذا أصبحت تعتمد في اقتصادياتها بشكل أساسي على الموارد البشرية و وبخاصة على فئة المتعلمين، نتيجة لتراجع النشاط الزراعي بسبب قلة المياه و التوسع العمراني، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية الأنشطة الزراعية و الصناعية و التجارية الأخرى. إذ تعتبر إربد من أنشط المدن زراعيًا في الأردن، نظرا لمناخها المتنوع، فهي تنتج الحمضيات و الزيتون، إضافة إلى الثروة الحيوانية.

أما بالنسبة إلى الصناعات، فتتمركز الصناعات الخفيفة في وسط البلد مثل الصناعات الغذائية و الملابس و المطابع، بينما تنتشر مصانع مواد البناء و البلاط و الرخام و الصابون، على أطراف المدينة، ومن أهم المشاريع الصناعية في إربد مدينة الحسن الصناعية، التي استقطبت العديد من الأيدي العاملة من الأردن و خارجه. حتى غدت إربد المركز الحضاري و الإداري و الثقافي و العلمي و التجاري، وقد أدى ذلك إلى توسع عمراني ضخم، يتمثل بالبنائات، و الإسكانات الطلابية، و الأسواق و المحلات التجارية، مما أدى إلى اكتظاظ المدينة بالسكان، ناهيك عن اكتظاظ الشوارع بالسيارات، والأزمات المرورية، إذ أصبحت السيارة من مستلزمات الأسرة الضرورية، فأغلب سكان المحافظة يمتلكون سياراتهم الخاصة. هذا إضافة إلى المهاجرين الجدد القادمين من الدول المجاورة نتيجة الأحداث الراهنة. وقد كانت تمتاز إربد بالأسواق التجارية على النمط القديم إذ تنحصر معظم المحلات التجارية بشارع فلسطين وشارع الجامعة وشارع السينما، وتعتمد على البضائع المحلية و السورية و الصينية التي تتناسب مع الدخل المتواضع لسكان المدينة و القرى التي حولها.

أما في الوضع الحالي، ونتيجة لهذا التزايد الكبير فقد أصبحت فكرة المجمعات التجارية الضخمة (المولات) تلاقي توجها مقبولا عند المستثمرين والسكان إذ يجد المستثمرون في المدينة البيئة المناسبة لنمو استثماراتهم ونجاحها ويجد السكان في هذا النوع من المشاريع حلا لمشاكل التسوق في المدينة مثل مواقف السيارات، إضافة إلى توفير معظم السلع المطلوبة في مكان واحد، وبالتالي، قام في المدينة عدد من المجمعات الكبيرة أشهرها (إربد مول و أرابيلا مول) وهناك توجه لإقامة مجمعات جديدة.

البنية التحتية لمحافظة إربد

تتميز المحافظة بأن التيار الكهربائي يصل إلى مناطقها جميعا، من خلال (926) محطة، إذ تبلغ نسبة التغطية بشبكة الكهرباء (99.1%) من سكان المحافظة. ويبلغ حجم التوريد المائي للأغراض المنزلية والبلدية في المحافظة 39.2 مليون م³/سنة 2008 حسب إحصائيات وزارة المياه. أما بالنسبة للاتصالات فتغطي الخدمة الهاتفية و الإنترنت جميع التجمعات السكانية في المحافظة، وذلك من خلال مقاسم إلكترونية رئيسة ومقاسم فرعية موزعة على مناطق المحافظة. أما قطاع الصحة فتتوفر هذه الخدمة من خلال مديرية الصحة، إذ تتوزع المستشفيات الحكومية و الخاصة في مختلف مناطق المحافظة، إضافة إلى المراكز الصحية، و الصيدليات* . و بالنسبة إلى التعليم، فالمحافظة ما تزال تشهد تزايدا في أعداد المدارس الحكومية و الخاصة لمختلف المراحل التعليمية، سعيا لرفع كفاءة التعليم في المحافظة، وتحسين مستوى أداء القوى وزيادة إنتاجيتها في مختلف المواقع والأنشطة الاقتصادية. كذلك الحال بالنسبة إلى التعليم العالي ، إذ يوجد في المحافظة (5) جامعات منها (3) جامعات حكومية وهي (جامعة اليرموك،

* دائرة الإحصاءات العامة: 2008

وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وجامعة البلقاء التطبيقية) وجامعتان خاصتان هما (جامعة جدارا للدراسات العليا، وجامعة إربد الأهلية)، إضافة إلى وجود برنامج تعليمي مشترك ما بين جامعة العلوم والتكنولوجيا ومعهد نيويورك.

وتسعى وزارة التنمية من خلال مؤسساتها و المراكز التابعة لها و الموزعة في كافة أنحاء المحافظة إلى تقديم العديد من الخدمات التي تهدف من خلالها إلى تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والعمل على وحدة الأسر وتماسكها. أما من الناحية الرياضية فتقوم وزارة الثقافة بتوفير المرافق الرياضية والثقافية المختلفة من خلال مديريات الشباب ، التي تساهم في تطوير الحركة الرياضية والثقافية في المحافظة، ومن أبرز الأندية الرياضية في إربد مدينة الحسن الرياضية، و النادي العربي . نادي الحسين وليس مدينة الحسن

المرأة و العمل في إربد

بداية تجدر بنا الإشارة باختصار إلى بداية عمل المرأة في مجتمع الدراسة، فخرج المرأة الأردنية إلى العمل لا يعتبر ظاهرة جديدة على مجتمع الدراسة، فقد مارست المرأة الأردنية العمل منذ تأسيس الإمارة، وما زالت تعمل إلى اليوم، إما داخل البيت أو خارجه أو تقوم بالعملين معاً، فهي منذ نشأتها كفتاة كانت تعمل في بيت والديها، أو كأم تعمل في بيت زوجها، أو خارج البيت إذ كانت تمارس كثيراً من الأعمال الزراعية والاقتصادية الحرفية والمهنية.

وقد كانت المرأة تشارك أسرتها في العمل الزراعي، عن طريق المساعدة في الحراثة، واستصلاح الأراضي للزراعة، وفي بذر الحبوب، وجمع الحصاد، وزراعة أشجار الفاكهة والخضراوات وغيرها، وكانت المرأة الريفية تقوم بتلك الأعمال في نطاق العمل الأسري غير

المأجور. فضلاً عن عملها داخل المنزل، وبعد الزواج أخذت تعمل مع أسرته في الزراعة . وما يتصل بها من أعمال فرعية كتصنيع منتجات الماشية، ومن تربية الدواجن وغير ذلك، إضافة إلى أعمال المنزلية الأخرى، ولكنها في كل الحالات لم تكن تتقاضى أجراً على ذلك .

وفي مجال الحرف والصناعة، فقد كانت تمارس أعمالاً مختلفة كطحن الحبوب وصناعة الخبز والخياطة وصناعة مشتقات الحليب وصناعة النسيج، وبعض المهن الأخرى . ولم تكن تتقاضى أجراً على ذلك، إلا في بعض الحالات حينما تعمل لصالح أسر أخرى، أو حينما تصنع مواد للبيع، كمشتقات الحليب والدواجن، أو الملابس وغير ذلك.

وإلى جانب تلك الأعمال المنتجة، قامت المرأة بأعمال غير إنتاجية لقاء أجر تناله من خلال ممارستها لمهنة التطبيب والقبالة كما مارست حرفة التجميل للنساء وتزيينهن . غير أن عملها هذا أخذ يتطور بتطور المجتمع، فواكبت المرأة الأردنية تقدم مجتمعه وشاركت في تنميته، وخاصة حينما توسعت المدن وبدأت الصناعات مما دعى أغلب أرباب الأسر للهجرة إلى المدن من أجل العمل، مما حدا بالمرأة لتحمل المسؤولية بمفردها في غياب الأب أو الزوج . ومع تغير البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، أخذت أعمالها تتنوع منذ منتصف القرن العشرين تقريباً، وخاصة مع تزايد توسع قاعدة التعليم للفتيات، حيث انعكس تغير واقع المرأة في مجتمع الدراسة على مشاركتها في سوق العمل، فأصبحت المرأة تعمل في مجال التعليم فكانت بدايات مشاركة المرأة في سوق العمل في مجال التربية والتعليم باعتباره أكثر مجالات عمل المرأة قبولاً ضمن منظومة القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الأردني بشكل خاص والمجتمع العربي بشكل عام ، إذ يعتبر التعليم رسالة تربوية هامة وجزء لا يتجزأ من دور المرأة التربوي والاجتماعي، إضافة إلى كون عمل المرأة في مجال التعليم

يتم في بيئة محمية من الاختلاط بالرجال نسبياً وقد استطاعت أن تتولى مناصب قيادية في هذا المجال كمديرة مدرسة، و بعد اعتياد المجتمع على عمل المرأة استطاعت أن تسدّخل المجالات الأخرى مثل الإدارة و الطب و الهندسة و غيرها، و استطاعت أن تثبت فعاليتها في العمل في المدارس و الجامعات و الدوائر الحكومية المصانع و المستشفيات و المؤسسات و الشركات الخاصة.

وقد ساعد على ذلك الاهتمام المتزايد و الجدي بتعزيز دور المرأة و مشاركتها في سوق العمل، من خلال تكثيف تواجد مختلف المنظمات المعنية بشؤون المرأة، بالإضافة إلى دور المختصة و فتح باب الاستثمار للشركات المتعددة الجنسيات التي تتطلب مهارات علمية وتكنولوجية حديثة، وهذا بدوره ساهم في تشجيعها على العمل و تعزيز حضورها و مشاركتها الاقتصادية، و بالتالي اعتاد أفراد المجتمع على خروج المرأة للعمل، و مشاركتها للزوج أو الأب في تحمل أعباء الإنفاق، و تحسين الوضع المعيشي للأسرة، خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها أفراد المجتمع.

الحالات الدراسية

لقد حقق المجتمع الأردني الكثير من الإنجازات حتى يومنا هذا، ووصل إلى مرحلة متقدمة ومع هذا التقدم تغير دور المرأة نحو الأفضل ، بحيث تنوعت و تعددت مجالات العمل المتاحة لها، انطلاقاً من الإيمان بدور المرأة الفاعل في بناء المجتمع باعتبارها فرداً واعياً متقفاً متعلماً و منتجاً .

فأصبح عمل المرأة في مجتمعاتنا أكثر نمواً وازدهاراً، من حيث حجم و نوعية مشاركة المرأة في العمل ومن حيث تنوع التوزيع المهني للنساء العاملات في شتى المجالات و القطاعات، فأصبحت المرأة تثبت جدارتها وتمكنها من تبوؤ مناصب رفيعة في ميادين عدة كالسياسة والاجتماع والعلوم بمختلف أنواعه . فهي الطبيبة التي تسهر على معالجة مرضاها والمعلمة التي تربي أجيالاً للمستقبل وهي أيضاً السياسية التي تتمتع بقوة الشخصية والصفات القيادية التي تمكنها من تحمل المسؤوليات كالرجل تماماً، والإعلامية التي لا حدود لطموحاتها، لذا كان حرياً بنا أن نلقي الضوء على عمل المرأة في هذه المجالات التي تتطلب جهداً بدنياً و نفسياً منها بعد أن واجهت بشجاعة وثقة نفس نظرة أفراد المجتمع لها ، واستطاعت أن تغير النظرة السلبية نحوها إلى نظرة إيجابية . وهذا ما شجعنا لإلقاء نظرة على هذه المجالات التي خاضتها المرأة، وكيف تغيرت نظرة المجتمع لها . وفي هذا الفصل، سنتناول حالات دراسية لبعض النساء اللواتي يعملن في مجالات جديدة، والتي جمعت من خلال العمل الميداني .

الحالة الدراسية (1)

(أ.أ.ه): طالبة في جامعة اليرموك تدرس صحافة و إعلام في السنة الرابعة عمرها ٢٤ سنة، تعمل في محل ملابس في (أرابيلا مول) و هي من سكان الحي الشرقي في إربد. تقول :
"كنت أدرس بالجامعة الأردنية، لأنه كنا ساكنين في عمان، بس أهلي انتقلوا لإربد، و أنا ضللت بعمان بسكن للبنات قريب من الجامعة، بس تغلبت لحالي بطلت الحق بين دراسة و طبخ و غسيل، وقررت أحول لجامعة اليرموك . "لكن لم يكن هناك مجال للتسجيل لأن جميع الشعب مغلقة فقامت بتأجيل الفصل، فتأخرت سنة دراسية، ولهذا السبب قررت (أ.أ.ه) أن تعمل، وتضيف " مليت من القعدة في البيت و حبيت أشتغل منه بغير جو ومنه بأمن قسط الجامعة، مع إنه وضع أهلي المادي كويس، بس حلوة الاستقلالية المادية"، وعن سبب توجهها إلى العمل في هذا المول بالتحديد، فهو لعدم توافر فرص عمل أخرى إذ إن أغلب الوظائف تشترط الشهادة الجامعية أو الخبرة،" و أنا مثل ما بتعرفي لسا ما خلصت جامعة ،، لسا الشهادة مو بأيدي ."

بالنسبة إلى رأي أهل المبحوثة بعملها فلم يمانع أحد منهم هذا العمل .أما عن الدوام فقد ذكرت أن فترة الدوام هي 8 ساعات، وتعتمد على نظام (الshiftات)، وهناك عمل إضافي (اوفر تايم) اختياري، وبالنسبة للدوام المسائي والذي تفضله المبحوثة بسبب دوامها في الجامعة، قالت :
"البيت قريب من المول و المنطقة أمان ف باجي لحالي، على الساعة خمسة ببش الدوام المسائي يكون الوقت مناسب الي سواء بالشتي أو الصيف يعني لسا نهار، عشان بحس انه الدوام المسائي أحسن، و كمان عشان دوام الجامعة، أما بس بدي اروح بالليل بيحوا أهلي بياخدوني . " و عندما سألتها هل العمل مناسب لها؟، أجابت " :الشغل حلو وأنا مرتاحة." اما بالنسبة إلى رأي الآخرين بعملها و نظرتهم إليها وإلى كيفية تعامل الزبائن معها، فهي ترى أن الأفراد قد تغيرت نظرتهم إلى الفتاة العاملة بسبب تغير ظروف الحياة و تأثرهم بالتغيرات التي طرأت على المجتمع و

على العالم أجمع، و أضافت قائلة "أنا بعرف حالي شو بعمل، والمهم رأي أهلي فيى همه واثقين فيى، مع إنه على فكرة كثير تغيرت فكرة الناس عن البنات اللي بتشتغل، في كثير ناس بشجعوني، أما الزباين ففي منهم بيفهموا و بقدروا وتعاملهم كثير منيح، وفي ناس مع إنهم قلال بتعاملوا مع الواحد بشوفة حال ،بس الحمد لله المنيح هون انه مافي مفاصلة يعني السعر ثابت، مع انه انا بس علي اشوف الزباين شو بدهم و اعطيهم المقاس المناسب وما إلي دخل بالمحاسبة ،بس برضو مرات بيجي ناس و بيصيروا يسألوا عن الأسعار و بيلشوا يفاصلوا ,,فهيك احنا مريحين حالنا،و مرات بس يكون و إذا في تنزيلات بينتلي المحل و الكل بيسأل عن الأشياء الي عليها تنزيلات و بتبلش العجقة، مثل اليوم زي مو شايقة كيف الوضع ,,خلصت البضاعة اللي عليها تنزيلات و لسا الناس بتسأل، إلي من الصبح بحكيلهم شيلوا الورقة اللي مكتوب عليها تنزيلات عشان نخلص ."و عندما سألتها عن كونها تعامل الزباين الشباب كون المحل للملابس للشباب و البنات، فأجابت " : إزا قصدك عن التعليقات فلا يخلو الأمر في كثير شباب قليلين حياء، بس طبعا لازم البنات تكون شخصيتها قوية و ما تعطيهم عين، بس كمان طبيعة الشغل اللي بتشتغل في البنات و مكانه بيلعب دور في طبيعة الأفراد اللي بتعامل معهم، يعني اللي بيفوت بذه يشتري من هون مش مثل اللي بيروح يشتري من سوق البخارية ، و مرات حتى لو كان نفس الشخص سبحانه الله بيختلف تعامله مع بياع البسطة عن تعامله مع صاحب المحل ."

الحالة الدراسية (2)

(أ.أ.ز): من عجلون لكنها من سكان إربد، عمرها 21 سنة، هي طالبة في جامعة اليرموك تدرس إذاعة و تلفزيون، تعمل في إحدى مطاعم المول (ارببلا مول)، و السبب الذي دفعها إلى العمل هو الوضع المادي، و إحساسها بالمسؤولية إذ إنها الآن بعد أن تزوج أخوها الكبير أصبحت هي أكبر إخوتها، ولديها ثلاثة إخوة في المدارس .و أضافت : "والدي والديتي كبار في السن، الوالد متقاعد من الجيش من زمان و راتبه ما يكفي، و الوالدة لاتعمل".

و عندها سألتها لماذا لم يعمل الوالد بعد أن تقاعد، فأجابت : "وقت تقاعد الوالد كان أخوي الكبير يشتغل وراتبه منيح كثير وبيساعد بمصروف البيت فما كان في داعي إنه الوالد يشتغل و أصلا اخوي ما كان يرضى، بس من سنة تزوج اخوي و صار عنده التزامات، فقررت إني اشتغل عشان أخفف عنه قسطي و مصروف الجامعة، و أهلي وافقوا عشان يخففوا عنه ،،، يعني أخوي ما بيقصر معهم . "و أضافت : بغض النظر إذا كنت مرتاحة بالشغل أو لا بس لازم اشتغل حتى أأمن قسط الجامعة، و بالنسبة لأهلي فما مانعوا الشغل لأنهم بيتقوا فيني، عمامي و خوالي وهدول الأقارب البعاد كثير بيضلوا يحكولولي ليش بتشتغلي ،،و شو يدك بالشغل "، و ذكرت المبحوثة أنها تعمل في إذاعة الجامعة للحصول على الخبرة، قائلة : "الشغل بالجامعة بدون راتب ،، بس وعدونا أنهم رح يصيروا يعطوا رواتب"، أما عن سبب اختيارها للتخصص فتقول : "أنه تخصص جديد بالتالي في مجال للعمل خاصة إنهم حكولنا إنه ممكن يأمولنا شغل بالجامعة بس نتخرج أو برى الجامعة ممكن يحاولوا يساعدونا."

أما بالنسبة لنظرة أفراد المجتمع إلى عمل الفتاة في مثل هذه المجالات، وكيف يتعامل معها الزبائن، فتقول أن محافظة إربد تضم فئات من بيئات مختلفة و متباينة و بالتالي تختلف نظرتهم إلى عمل الفتاة، لكن في الغالب هناك تغير في نظرتهم لعمل الفتاة، وأضافت : "بالعكس

صار الأهل يشجعوا بناتهم على الشغل خاصة إذا كان الوضع المادي مو بزيادة، حتى تأمن قسط الجامعة أو لتأمن حاجاتها لأنه مثل ما بتعرفي البنات بدهم لبس ومكياج وغيره كتييير ,,فهيك بتجيب اللي بدها إياه بدون ماتحس إنها أنقص من البنات التانيين ,,حتى الشباب صاروا يدوروا على البنات اللي بتشتغل .”لكن بالنسبة إلى العمل في المطعم تقول (أ.أ.ز) أن هذا العمل يناسب فتاة جامعية أو الفتاة غير المتزوجة أكثر من المتزوجة فمال هناك تحفظ على عمل المرأة المتزوجة في مثل هذا العمل، و ذلك بسبب ثقافة العيب السائدة بالمجتمع، حسب رأي الباحثة .

الحالة الدراسية (3)

(م.ر) 26 عام، من قرية ملكا، وتعمل في مجال التمريض في مستشفى الملك عبد الله، حاصلة على شهادة بكالوريوس تمريض من جامعة العلوم والتكنولوجيا . و عن سبب اختيارها لهذا التخصص قالت " : كان معدلي في التوجيهي 86 و كانت معدلات القبول عالية ما صحتي ادخل تخصصات علمية ثانية مثل الهندسة و الصيدلة فحكولي أهلي حرام أدخل تخصص أدبي و أنا مخرصة علمي و كان التمريض مطلوب كثير، ومثل ما بتعرفي صارت دراسة البنات ضرورية لضمان مستقبلها ,,يعني إذا تزوجت بتساعد زوجها و إذا لاسمح الله صار معها مشاكل مع زوجها أو ماتزوجت بضل عندها فرصة تأمن مستقبلها و تعيش بكرامتها لأنه الأهل - الله يعطيهم طولة العمر - حش دايمينها، و كمان هلا أغلب الشباب اللي بدهم يتزوجوا بدوروا على اللي بتشتغل حتى يتساعدوا و يعيشوا مرتاحين، فدرست تمريض و بس خلصت صرت اتدرب بالمستشفى و اشتغلت هناك، بعد سنة قررت أكمل ماجستير تمريض و شجعوني أهلي كثير لأنه رح تكون فرصتي بالشغل أحسن، و فعلا كملت الماجستير الفصل الماضي مع أنني كنت متزوجة و حامل، اتزوجت و كان ضايلي فصلين و الشامل و حملت على طول و جبت نوم

ولد وبنت بس ماما كثير ساعدتني كنت اترك عندهما الولاد، و هالأ انا بشتغل بالمستشفى وبساعد زوجي بالمصروف."

أما بالنسبة إلى ساعات الدوام فقد أجابت (م.ر) قائلة: "بحاول أنسق أوقات دوامي أنا و زميلاتي حسب كل وحدة كيف بناسبها ومع هيك إلا ما يصير خلاف خاصة بالshiftات الليلية، و حتى بالإجازات كمان لازم نتفق حتى مانكون مجازات كلنا مع بعض، مع إنه الشغل متعب بس الحمد لله الصحة منيحة عايشين منيح ومو ناقصنا شي." و بالنسبة كيفية تعامل المراجعين معها تقول (م.ر) "الناس بيختلفوا بأطباعهم في منهم بتعاملوا معنا بفوقية زي كإنا خدامين عندهم، وفي منهم بيتعاملوا بكل احترام، بس إحنا طبيعة شغلنا بتحتم علينا نتعامل مع الكل بوجه سمح وبكل احترام فهاد أساس مهنتنا،،، إحنا ملائكة الرحمة."

الحالة الدراسية (4)

(س.م) متزوجة منذ ثلاث سنوات عمرها 29 سنة، بكالوريوس تصميم غرافيك، تعمل في استديو تصوير فتوغرافي. في البداية كانت تعمل لتمارس هوايتها في التصوير ولتحقيق الرفاهية وإثبات الشخصية، و بعد أن تزوجت استمرت بالعمل، تحولت الهواية إلى مهنة لمساعدة زوجها في المصاريف، تعمل في التصوير الفوتوغرافي داخل الاستوديو فقط ولا تعمل في تصوير الأعراس، وفي حديثها عن الدوام قالت: "الشغل متعب لأنه أغلبه بنصور على الواقف و لوقت متأخر بس مش دايما، حسب الموسم و ضغط الشغل." أما عن رأي زوجها بعملها قالت: "أنا تركت الشغل لما خطبت و أول ما تزوجت بناء على طلب زوجي، وإنه مافي داعي للشغل لكن بعدين اضطررت أرجعه بسبب الوضع المادي لأنه صار عنا ولاد وبطل راتب زوجي يكفي مع إنه راتبه كويس، هو بيشتغل بشركة زين، بس المصاريف مايتخلص و الواحد

منا ما يحب يكون مزنوق بحب يتبجح بالتالي زوجي يضطر يتحمل مرات اوقات دوامي عشان
تمشي الحياة ,,ولا كيف بدنا نعيش ونأمن حاجات الولاد. "

وأما عن رأي المبحوثة في عمل المرأة في هذا المجال فقد قالت إن هذا العمل ضرورة
ملحة للمجتمع النسائي، فمن الضروري أن توجد مصورة في استوديو التصوير إذ هناك الكثير
ممن يعارضون تصوير نساءهم لأن المصور رجل ومن سيقوم بتحميض الصور و معالجتها هم
رجال، كذلك فهناك فتيات كثر محجبات يحبن أن يتصورن بدون الحجاب، لذا عمل المرأة في
هذا المجال حل لهذه المشكلة ، وهذا ما يؤكد جميع أفراد المجتمع، الرجال قبل النساء، و أضافت
أيضا " نعم إنه هالمهنة صارت موضحة جديدة للمرأة غير إنها متعبة ومرات فيها تأخير خاصة
البنات اللي بيصوروا الأعراس و الحفلات بس كل الناس بيشجعونا عليها لأنهم همه المستفيدين
سواء نساء أم رجال ,,بس بنفس الوقت الناس بيشجعونا على الشغل لما بقوليلهم إذا بيشغلوا
بناتهم فيه ما بيرضوا، و بيحكولك شو هالشغلة ,,طب ما هو لولانا شو بتعملوا والله، يعني
بيناقضوا حالهم أوقات كتير. "

ويبلغ عدد الفتيات العاملات في هذا الاستوديو حوالي ست فتيات، اثنتين منهن
متزوجتين (و تعمل في التصوير الفتوغرافي فقط، (س.م) و الأخرى زوجها يعمل جاني في
شركة الكهرباء و لديها ولدان يدرسان في مدرسة حكومية ، أما الأخريات فهن غير متزوجات
واحدة منهن تعمل في التصوير الفتوغرافي و البقية يعملن في تصوير الحفلات خارج الاستوديو
لذا لم تسمح لي الفرصة للقائهن بسبب عدم وجودهن في الاستوديو أثناء زيارتي الميدانية .و في
نهاية المقابلة أجمعت الفتيات على أن العمل أكسبهن القدرة على التعامل مع الناس بجميع فئاتهم و
مستوياتهم، و القدرة على اكتشاف معادنهم، و امتلاك مهارة الحوار و النقاش، كما وقد ازدادت

خبرتهن كل في مجال عملها، واعتبرن العمل طريقة للتعرف و تكوين الصداقات إضافة إلى

كونه يؤمن لهن دخلا مساعدا للأسرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحالة الدراسية (5)

المضيضة (ر.ح) عمرها 29 عاما، من سكان إربد، متزوجة و أم لطفل عمره سنتان، تعمل مضيضة جوية في الملكية الأردنية للطيران منذ حوالي خمس سنوات، اكتشفت العالم و السفر كان حلم طفولتها الذي تحقق، و في كل يوم تحلق فيه تشعر بسعادة عارمة حسب وصفها، وتختبر تجربة جديدة و تتعرف على ثقافات و حضارات من دول مختلفة. (ر.ح) الحاصلة على شهادة بكالوريوس في الأدب الانجليزي من جامعة اليرموك، في حديثها عن سبب اختيارها لهذا المجال و كيفية حصولها على الوظيفة قالت " : بعد أن أنهيت دراستي الجامعية حاولت أن ابحث عن وظيفة و كنت أفضل الوظيفة الحكومية ولكن لم يساعدني الحظ، فأخذت دورة لغة فرنسية منه بتسلي و بستفيد منها للمستقبل، و في إحدى الزيارات العائلية التقيت بأحد أقارب أبي الذي يعمل في الملكية فأقنعني و أهلي بالتقدم إلى وظيفة المضيضة و التي هي حلم طفولتي " فما كذبت خبر، طلبوني للمقابلة وبما إنني شاطرة بالانجليزي و الفرنسي و هاد اساس الوظيفة قبلوني."

ثم سألتها: أهلك و الأقارب ماذا كان رأيهم في وظيفتك، فأجابت " : في البداية عندما عرض علينا الموضوع لم يوافقوا لكن صاحب الفكرة (قربنا) حاول يقنعهم فالوظيفة لا تصح لأحد بسهولة كما أنها لها مستقبل جيد و الراتب محرز، بس أهلي كانوا متخوفين من حكمي الناس عن المضيضات، و السفر الكثير و البعيد، لكن اقنعتهم انه اذا ماناسبني الشغل بتركه، أما بالنسبة للأقارب من خوالي و عمامي، ففي البداية ما عجبهم الموضوع و حاولوا يغيروا رأي أهلي ،، بس الحمد لله انه أهلي ماردوا عليهم ،،، اصلا ارضاء الناس غاية لا تدرك . " و أكدت المبحوثة على أنه مع تطور المجتمع و انفتاحه تغيرت النظرة السلبية نحو عمل المضيضة، إذ لم تكن العائلات الأردنية تتقبل مبيت الفتاة خارج بيتها أما الآن فقد اختلفت هذه النظرة.

و أضافت (ر.ح) " بالنسبة للوظيفة سارت الأمور على مايرام، نظام اختيار الرحلات لدى إدارة الملكية الأردنية، يتيح لنا فرصة اختيار الوجهة القريبة التي تناسب ظروفنا الاجتماعية، كذلك توزيع الرحلات كل شهر بين المضيفين باتجاهات مختلفة، يؤدي إلى كسر الروتين والتحقيق بين دول لم ترها من قبل.

وأضافت " ففي البداية واجهت بعض الصعوبات خلال العمل، مثل الابتعاد لفترات طويلة عن العائلة، والغياب عن المشاركة في بعض المناسبات الاجتماعية ، إلا أنني اكتسبت الاعتماد على نفسي و ازدادت ثقتي بنفسي أيضا، كما غيرت في كثير من الأحيان الصورة السلبية المأخوذة عن الأردن والعرب لدى دول أجنبية بمسؤولية عالية ."

أما عن زوجها و أسرتها و تقبلهم لعملها فقد كانت إجابتها كالآتي " بالنسبة لزوجي عندما تقدم لخطبتي اشترطت عليه أن أستم في عملي ولم يمانع ذلك، بشرط أن لا يتعدى العمل على حياتنا الأسرية، وهذا ما حدث إذ نظام الرحلات القصيرة و عدم المبيت في الخارج، و بالتالي أستطيع أن أقضي وقت كافي مع عائلتي . "وذكرت (ر.ح) أن زوجها لم يعارض عملها مضيعة طيران، خصوصا أن اليوم التالي من السفر يكون يوم إجازة كاملة تقضيه مع العائلة، وهو ما تراه لا يتوفر في أي مهنة أخرى، إضافة إلى إجازة سنوية تتوزع على مدار العام، وتجد أن الملكية الأردنية تقدم امتيازات وظيفية لا تتوفر في المهن الأخرى، سواء على الصعيد المادي، أو المعنوي.

أما عندما سألتها عن سبب إقامتها في إربد على الرغم من أن عملها في عمان، فأجابت " زوجي تاجر ولايستطيع أن ينقل عمله لعمان، كذلك فإن أهلي و أهله مقيمين في إربد، لذا فضلت البقاء هنا لأضع ابني عند أهلي أأمن من دور الحضانة ."

وأنتهت (ر.ح) كلامها قائلة " :أنا سعيدة جدا في عملي، كما أنني أفخر بأن أمثل بلدي الأردن وأعطي الآخرين صورة حسنة عنه و عن العرب، إذ إن مضيضة الطيران يجب أن تمتلك صفات مهمة، أبرزها قوة الشخصية، والتعامل بلباقة واحترام مع المسافرين والانسجام مع طوائعهم المختلفة . "وأضافت " : أن المضيضة عليها أن تتحلّى بالصبر والسيطرة على أعصابها، وعليها أن تتمتع بابتسامة جميلة تبديد الخوف أو التوتر لدى الراكب، مبينة أنها تمثل بلادها وتعكس ثقافتها . "وتشجع (ر.ح) الفتيات في الانضمام إلى العمل كمضيضات طيران، مبينة أنها "مهنة جميلة تتطور خلالها شخصية الفتاة بطريقة إيجابية."

الحالة الدراسية (6)

المهندسة (ب.ز) من قرية كفر سوم تحمل درجة البكالوريوس في هندسة الكهرباء والإلكترونيات . و سبب اختيارها لهذا التخصص قالت " : إن اختياري لتخصص هندسة الكهرباء والإلكترونيات جاء من إيماني بأن المرأة المسلمة والعربية لا ينقصها شيء للخوض في غمار العلوم المتقدمة والمساهمة في تطويرها هذا بالإضافة إلى أنني والله الحمد كنت من التلميذات المتميزات في الرياضيات والفيزياء والعلوم خلال أيام الدراسة . "و أضافت " : إن اختصاصي من الاختصاصات الهندسية الصعبة لكن مجال العمل فيه جيد ويشهد تطور مستمر وبشكل سريع وهذا ما شجعتني على اختيار هذا التخصص بالإضافة إلى تشجيع الأهل الذي كان له الأثر الكبير في تشجيعي على دخول هذا التخصص، فلنظالما كنت من المتفوقات في الرياضيات والفيزياء ..عشان هيك حكولي أهلي حرام تروحي ذكائك بدراسة تخصص عادي .. أدرسي اشي تتميزي فيه . حتى إنهم هلا عم بيشجعوني أكمل ماستر . "

وعن مجالات العمل في هذا التخصص و صعوباته قالت " : مجالاته كثيرة و مطلوب كثير، بالأردن و بدول الخليج، بس المشكلة إنه أكثر الشركات هون بتطلب خبرة أقل إشي ثلاث سنوات و مرات أكثر، و الراتب يكون حسب الخبرة عشان هيك اللي ماعنده خبرة يكون راتبه قليل، و صعبة أسافر لحالي عشان الشغل، لأنه وضع أهلي منيح الحمدلله، لهيك قررت إنني أكمل ماستر منه بحسن من فرصة الشغل ."

و عندما سألتها لماذا تسعى إلى العمل بما أن وضع أهلك جيد؟، فكانت إجابتها كالآتي " : وضع أهلي كويس و مو بحاجة إلى الحمدلله، بس طبعا ما وصلوا لهاد الوضع بسهولة والذي والدتي اشتغلوا و تعبوا و تغربوا حتى يدرسونا و مايحرمونا من أي شي، يعني بصراحة تعبوا، و لهاد بعدهم بيشتغلوا، حتى يضل وضعنا كويس، يعني بيضفطوا على حالهم علشاننا .. بعدين أنا ما درست حتى أقعد بالبيت أنا درست حتى أأمن مستقبلي، لأنه الواحد مايعرف شو ممكن يصير معه، إذا تزوجت بساعد زوجي، خاصة بهاي الأوضاع الاقتصادية، كل شي غالي ، و إذا بدك تعيش منيح بدك تدفعي كثير، و إذا ما صار نصيب و ماتزوجت بكون عندي دخل .. غير هيك الشغل بينمي شخصيتي و يبصير عندي خبرة بمجال دراستي، و أرفع راس أهلي. "

الحالة الدراسية (٧)

رقية السير (ر.ل) تحمل درجة البكالوريوس في الفلسفة ، ودورات في هندسة الشبكات واللغة الإنجليزية .

وسبب إختيارها لهذا المجال أجابت " :عشقت عمل الشرطة النسائية منذ الصغر وبعد إكمال دراستي الجامعية قررت الالتحاق بسلك الشرطة النسائية، أما بالنسبة لأهلي فقد احترمو رأيي، بالعكس فقد شجعوني على ذلك، و خصوصا والدتي . " و تضيف " في البداية خفت أن لا

أنجح بسبب تخصصي البعيد تماما عن طبيعة الشغل، لكن وجدت العكس من ذلك فجهاز الأمن يشجع موظفيه على الدراسة و يمنحهم الفرصة على استكمال دراساتهم و تطوير مهاراته/ من خلال الدورات التعليمية و التدريبية والمنح الدراسية، و الدليل أنني أسعى الآن لاستكمال دراسة الماجستير ."

وبالنسبة إلى عمل الرقبة (ر.ل) في البداية كانت تعمل رقبة سير في عمان لمدة ثلاث سنوات، إذ كانت التجربة في بدايتها محصورة في العاصمة، و بعد نجاح رقيات السير في العاصمة لمدة أربع سنوات، تم نقل التجربة إلى محافظة إربد، لذا انتقلت إلى العمل في إربد حيث تسكن عائلتها، و الآن تعمل في إدارة السير في إربد عرقبة سير في الميدان بوسط البلد التي تعاني من الازدحام الدائم ، و تقوم بكل واجباتها الموكلة إليها مثل تنظيم حركة المرور و تحرير المخالفات و غيرها، و هذا يعود بحسب إشارات للتدريبات التي تلقها فأهلتها لتحمل المسؤولية و الواجب، كما وتشير إلى أهمية هذا المجال في تقوية شخصيتها و كسر حاجز الخجل الذي كان يسيطر عليها، إضافة الى أن العمل في الميدان أتاح لها الفرصة في التعرف على شرائح المجتمع المختلفة و تعلم طرق التعامل معهم، لكن صعوبة العمل حسب ما قالت تكمن في تحمل تقلبات الطقس من برد وشتاء وحرارة الصيف، إلا أنه مع مرور الزمن اعتادت على ذلك، أما بالنسبة إلى كيفية التعامل مع الشرطيات داخل جهاز الأمن فقد أكدت المبحوثة أنه لا يوجد أي تمييز بالمعاملة بين الشرطة النساء و الرجال إلا في ساعات الدوام بسبب الاختلاف بطبيعة التكوين البيولوجي، وعن التدريب تقول أن الشرطية تخضع في البداية لتدريب أكاديمي و عملي في معهد الأميرة بسمة لتدريب الشرطة النسائية و لمدة 4 أشهر، ثم يتم توزيعهن على مختلف التخصصات بحسب اختيار الشرطية، ثم تخضع لدورات تدريبية في إدارة السير .وعندما سألتها عن نظرة السائقين نحوها وكيفية تعاملهم معها، فقالت " نظرة السائقين كانت نظرة استغراب و إعجاب

بالوقت نفسه ،،، كانوا الناس مرات يدوروا علي عشان يشوفوا الشرطة كيف بتمشي السير،
طبعاً في ناس مقتنعة إنه المرأة مش مثل الزلمة مو بشطارتته، لإنها بنص عقل، فكيف بدما تمشي
السير، خصوصاً بوسط البلد " .

أما عن المضايقات و المعاكسات فقد ذكرت بأنها لم تتعرض سوى لبعض المضايقات
البسيطة كونها أول شرطية سير في إربد .وحسب رأيها قد يكون ذلك إلى أن المجتمع قد تغير و
تغيرت نظرة الناس لفكرة الشرطة النسائية فأصبحت تنال كل الاحترام و التقدير، إضافة إلى أنه
قد يكون ذلك تحاشياً لها كونها شرطية و تعمل في جهاز الأمن، لذا فقد يهابها الناس و يتحاشون
مضايقتها، هذا بالتالي ساعد في زيادة إقبال الفتيات على هذا المجال و تشجيع الأهالي.

الحالة الدراسية (8)

تعمل (خ.ع) التي تبلغ من العمر 23 عاماً، في مقهى (coffee shop) في اليرموك
مول، ومن سكان قرية سما الروسان، و حاصلة على شهادة الثانوية العامة بمعدل. 61,3 و
بسبب ظروف أهلها المادية السيئة لم تستطع أن تكمل تعليمها، ولذا لجأت إلى العمل و حول ذلك
قالت " :وضعنا المادي كثير صعب و في غيري ست إخوان و خوات كلهم بالمدارس، نجحت
بالتوجيهي بس أهلي مايقدروا يدرسوني بالجامعة، و أنا ما بدني أدرس أصلاً ،،،اللي دارس و
اللي مو دارس واحد كله قاعد،عشان هيك صرت أدور على شغل عشان أساعد أهلي، و لإنه
مافي شهادة جامعية ما في حدا يقبل يشغلني " .

أما عن رأي أهلها فقد أشارت (خ.ع) إلى أن أهلها عارضوا عملها في البداية حتى أن
والدها هدها، لكن بسبب حاجتهم إلى المساندة المادية فقد اضطروا إلى القبول بذلك .و بالنسبة
لنظرة الأقارب لها قالت " : كل قرابي حكونا شو هالشغلة و كل واحد صار يتفلسف عكيفو ،،،

بس لما تحبيلهم سيرة الدين وإنه ما في حدا يدين ,, بيقلبوا فجأة و بصيرا يحكوا لا خليها تشتغل و
تساعد الشغل مو عيب و كل واحد بعرف شو مربى . " أما عن نظرة الزبائن لها تقول " كل
الزبائن من جيل الشباب في منهم محترمين و بقنروا البنات الي بتشتغل و في بالعكس شباب
بضلوا يعلقوا، و بصيروا يطلعوا على الوحدة زي كأنها عاملة إشي غلط، بس كل واحد مسؤول
عن تصرفاته، أنا بتشتغل بكل أدب و بخلي في حدود للناس ما بسكت إذا حدا غلط معي."

الفصل الرابع

تحليل المادة الإثنوغرافية

سيتم في هذا الفصل من الدراسة التعرف على طبيعة التغير الذي طرأ على مجتمع الدراسة، و تقديم وصف عام لأبرز التغيرات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية. كما سيتم تحليل المادة الإثنوغرافية التي تم عرضها في الفصل السابق، و المتمثلة بمجموعة من الحالات الدراسية، ومما لاشك فيه أن هذه الحالات ماهي إلا نماذج لحالات كثيرة تعكس الواقع الاجتماعي لعدد من النساء العاملات و أسرهن، والتي تبين من خلالها كيف أثرت العولمة على تغير منظومة القيم الاجتماعية و التي بدورها غيرت وجهة نظر أفراد المجتمع صوب عمل المرأة في مختلف المجالات .

التغير الاجتماعي و عمل المرأة

بداية لابد من أن نستعرض تأثير التغير الاجتماعي في عمل المرأة ، إذ يركز هذا الجزء من الدراسة على تقديم وصف عام لأبرز التغيرات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية التي طرأت على مجتمع الدراسة، و أثر ذلك في تغيير وجهة نظر الأفراد حول عمل المرأة . حيث أن فهم مسار التغير الاجتماعي مرتبط بمعرفة القيم ، حيث أن القيم هي التي تمنح الشرعية للسلوك ؛ فيكون مقبولا أو مرفوضا في المجتمع. وهي بهذا تيسر التغير الاجتماعي أو تعوقه.

فالتقيم كما يذكر الصبيح، هي مبادئ ومعايير مسلمة بين جميع أفراد المجتمع أو غالبيتهم، وهي بهذا تمثل مرجعية للسلوك. أما مصدرها، فربما كان الشريعة المنزلة، أو

اجتهادات العلماء، أو ما تواضع عليه المجتمع، أو سوى ذلك مما استقر في المجتمع، نتيجة حوادث معينة عبر تاريخ المجتمع الطويل*.

ففي تاريخ كل مجتمع تنشأ في حال الرخاء والغنى قيم، وفي حال العوز والفقر تنشأ قيم، فحسب طبيعة المجتمع و تغير أحواله تنشأ القيم. فهي إذن تتكون نتيجة عمليات انتقاء جماعية يجمع عليها الأفراد لتنظيم العلاقات بينهم، وغايتها ضبط السلوك داخل المجتمع وتيسير التفاعل بين أفرادهِ . و بالتالي فهي ليست منفصلة عن الواقع .

و بناء على ذلك، فإن القيم الاجتماعية تحظى في كل مجتمع بإيمان أفرادهِ بها وتعظيمها، وانقيادهم لها، ولهذا تأتي حركة المجتمع متسقة مع القيم. وعلى هذا الأساس تحدد القيم الاجتماعية الأنشطة الاقتصادية والواقع الاجتماعي والثقافي الذي يشكله الأفراد في مجتمعهم.

كما تؤثر القيم الاجتماعية، أيضاً، في طبيعة الأنوار الاجتماعية كالانتقال من نمط الإنتاج الإقطاعي إلى النمط التجاري أو الصناعي و كل نمط ينتج عنه طبقات اجتماعية جديدة، وبقتضي ذلك تغير في القيم التي ترتبط بأخلاقيات هذه الطبقات و في النظرة إلى العمل و قيمه و القائمين عليه.

وتتدرج في إطار منظومة القيم الاجتماعية التي تسود مجتمع الدراسة عدة مفاهيم، مثل "العادة" و هي مجموعة من أنماط السلوك و الأفعال التي تنشأ بصفة تلقائية نتيجة تكرارها، و تنتقلها الأجيال لتسهم في تنظيم الأفراد و التعبير عن أفكارهم و مشاعرهم، و تحقيق غاياتهم. و تعتبر العادات ظاهرة اجتماعية تميز بين المجتمعات.

* عن موقع مجلة البيان، مقالة بعنوان التغير الاجتماعي و صراع القيم لعبد الله ناصر الصبيح، العدد 271.

"الأعراف و التقاليد " و هي ممارسات اجتماعية مكتسبة و متوارثة، تتميز عن العادة

بقداستها بين الأفراد و إلزاميتها للجماعة التي تؤمن بها، فلكل جماعة تقاليدها الخاصة بها .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن الثقافة العربية قد تميزت بارتكازها على

منظومة من القيم الروحية والفكرية والاجتماعية والعلمية والاقتصادية والسياسية، فالثقافة

حسب تعريف اليونسكو تشمل جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز

مجتمعا بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل

الحقوق الأساسية للإنسان، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات*.

والثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته و تجعل منه كائنا يتميز

بالإنسانية و العقلانية والقدرة على النقد والالتزام الخلقي، وعن طريقها نهتدي إلى القسم ،

وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه، والتعرف على ذاته، و حرية الاختيار .فهي بذلك تشكل

بمجموعها الهيكل الأساسي للهوية الثقافية العربية .وما دامت الثقافة هي التي تضيف على

الحياة الإنسانية معناها وقيمتها من خلال إطار القيم التي تحملها، وما دام اتجاه الإنسان في

الحياة والفكر يتحدد وفقا لهذه القيم التي تحكم سلوكه وأفعاله، وهذه القيم بهذا الإطار تمثل لب

الثقافة وروح الضبط الاجتماعي في المجتمع لما تقدمه من أداء وظيفي هام، تشكل القاعدة

التي تحكم حياة الأفراد وتتخلل مختلف النشاطات التي يؤمنون بها والموضوعات التي يفكرون

بها.*).

والتغير هنا يمثل الاختلافات التي تحدث في البناء الاجتماعي لمجتمع ما وخلال فترة

من الزمن، فتؤثر تأثيرا إيجابيا أو سلبيا في نمط علاقاته الاجتماعية .والتغير كما هو معروف

* إعلان مكسيكو الصادر عن مؤتمر اليونسكو للثقافة عام 1982

* مجلة الحوار المتمدن مقالة لحواس محمود بعنوان الثقافة و المثقفون العدد 1384، 2005،

له أكثر من مظهر داخل النظام الذي يحدث فيه، فقد يظهر على شكل تغير في السلوك الاجتماعي للأشخاص الذين ينظمون داخل هذا النظام كالأسرة مثلا . وهذا ما يسمى بالتغير المعنوي ويشمل القيم الاجتماعية والمعتقدات والأفكار السائدة والاتجاهات وأساليب الحياة اليومية، وربما يتخذ تغيراً في الجوانب المادية للنظام نفسه كما هو الحال مثلا في زيادة دخل الأسرة وزيادة رفاها (الجبوري: 1974).

فالتغير الاجتماعي اليوم يمس ثقافة المجتمع وقيمته من خلال التيارات الفكرية المختلفة التي تواجهه مما يؤدي إلى تغير القيم والمعايير التي يعتنقها المجتمع لأنها لم تعد تلائم الثقافة الجديدة . و لأن الأسرة عبارة عن أحد أهم أنظمة المجتمع، فإنها تأثر و تتأثر بالأنظمة الأخرى الاقتصادية منها و السياسية و الاجتماعية و الثقافية، و التغيرات التي تطرأ على المجتمع، و الظواهر المجتمعية إما سلباً أو إيجاباً، ومن أهم أدوار الأسرة التنشئة الاجتماعية المتمثلة في تحويل الفرد من كائن حيواني السلوك إلى كائن اجتماعي يتفاعل مع أفراد مجتمعه على أساس أسس مشتركة من القيم . غير أن دخول ظاهرة العولمة في مختلف مظاهرها الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية، إلى مجتمعاتنا، أثر في دور الأسرة من خلال تأثيره على الأنظمة الداخلية و الخارجية للمجتمع، فمثلا مع توسع قاعدة التعليم في المحافظة من خلال إنشاء المدارس و زيادة وعي الأهالي بضرورة التعليم و أهميته لأبنائهم و بناتهم، أصبح هناك جهة أخرى تتولى عملية التنشئة الاجتماعية إلى جانب الأسرة و هي الجهة التعليمية سواء كانت المدرسة أم الجامعة، التي يقضي فيها الطالب أكثر من نصف يومه، لذا كان لهذه الجهات التعليمية دور فاعل في تغيير المفاهيم و القيم المرتبطة بالأوضاع الجديدة، و توعية الأفراد و تهيئتهم لتقبل الجديد، فتؤدي إلى بلورة الشخصية . و يظهر تأثير العولمة، أيضاً، من تعلق فئة الشباب العربي بمظهرها، لوجود فراغ في حياتهم، مقابل وجود

أدوات ضخمة للعولمة متمثلة بالإعلام الأميركي بكل رموزه من هوليوود حيث صناعة السينما، إلى التلفزيون الأميركي حيث صناعة الخبر، وصولاً إلى الصحافة الأميركية. وبما أن الشباب يشكل فئة كبيرة في المجتمع الأردني، وبما أنه أكثر فئات المجتمع حركة ونشاطاً، فيمكن اعتبارهم مصدرًا من مصادر التغيير الاجتماعي، إذ تأتي الثقافة الخاصة بالشباب في الوقت الحالي كاستجابة لمتغيرات محلية وعالمية، وذلك برفض القيم السائدة عبر أشكال وصور بديلة للتعبير الثقافي، التي يحصل عليها، و يتبادلها مع زملائه الذين ينتمون إلى بيئات ثقافية واجتماعية مختلفة.

و بما أن منظومة القيم الاجتماعية تلعب دورًا كبيرًا في طبيعة نظرة أفراد المجتمع إلى المرأة ومدى أهمية مشاركتها المجتمعية، إذن، لابد أن هذه النظرة اختلفت تبعاً لاختلاف المنظومة القيمية. فمن خلال العمل الميداني نلاحظ أن هناك فرقاً بين الأسر التي تعمل بها الزوجة و تلك التي لا تعمل، حيث تميل المرأة غير العاملة إلى القبول بالسلطة التقليدية حيث يسيطر الرجل. على عكس ميل النساء العاملات نحو المساواة مع الرجل. وذلك بغض النظر عن مفهوم السلطة في البيئة السابقة للزواج. كذلك بالنسبة إلى تأثير كل من الزوجين في وضع قرارات الأسرة. أما بالنسبة إلى أداء الأعمال المنزلية المعروف تقليدياً أنها من اختصاص الأم. فقد ذكر أغلب المبحوثين أن أزواج العاملات يبدون أنشط وأكثر تقبلاً للقيام ببعض أعمال المنزل من أزواج غير العاملات، و ذلك نابع من تعاطف الرجل مع زوجته التي تعمل خارج المنزل و داخله، و تبذل كل ما بوسعها للمساعدة في تلبية احتياجات الأسرة.

التطور الاقتصادي و أثره في عمل المرأة

لاشك أن معدل دخول المرأة إلى ميدان العمل أخذ في التزايد لدى عدد من البلدان العربية ومن بينها الأردن. وإن هذا التزايد في عمل المرأة وتوسيع دورها في عملية التنمية بوجه عام يرجع إلى توسع السياسات التنموية، التي تأخذ في الاعتبار أهمية عمل المرأة في هذا المجال لزيادة قدرة المجتمع الإنتاجية، والإفادة من عملها خاصة لدى الأقطار العربية التي تشهد هجرة متزايدة من أبنائها الذكور نحو دول الخليج المنتجة للنفط، مما يترك مجالاً لدخول الإناث إلى ميادين عمل ومهن مختلفة، بسبب حاجة المجتمع لها و عدم توافر الكوادر الكافية من الذكور .

وما دعانا لرصد التغييرات الاقتصادية في المجتمع، أن التطور الذي حصل في الجانب الاقتصادي في الآونة الأخيرة، هو في الأغلب السبب في كل التغيرات التي حصلت فيما بعد على الجوانب الثقافية والاجتماعية والعلمية وغيرها ، فقد بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تتبنى نظاماً عالمياً جديداً قائماً على أحادية المركز أو القطب و تبعية الأطراف .و لهذا السبب كان لابد من إيجاد وسيلة يتم من خلالها دمج المجتمعات في النظام العالمي الجديد، و من هنا نشأت ظاهرة العولمة واحدة من مظاهر النظام الجديد، وتم ربطها بالتقدم العلمي و التكنولوجي المتسارع، و بخاصة في تكنولوجيا الاتصالات، بهدف الترويج لنمط الانتاج الجديد، و ذلك من خلال صهر العالم في قرية كونية واحدة، تتميز بسرعة الإنجاز و الانتشار السريع للأدوات التكنولوجية المعقدة، و بالأخص، وسائل الاتصال الحديثة (الحيدري: 2003).

ويسعى النظام الجديد من خلال العولمة إلى نشر القيم الخاصة به، بين الجماعات البشرية كافة، من خلال تشجيع هذه الجماعات على تبني نمط المجتمع المدني باعتباره يمثل نموذجاً للمجتمعات المتحضرة، و أحد أبرز العوامل لدخول المجتمعات إلى النظام الجديد.

و يعرف المجتمع المدني (civil society) بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها بما تلزمه في ذلك بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و الإرادة السلمية للتنوع الخلاق (اماني: 1999).

كما يعرفه البنك الدولي بأنه مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية و غير الربحية، التي لها حضورها في الحياة العامة، تعبر عن اهتمامات أعضائها و الآخرين وقيمهم ومصالحهم، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية، أو ثقافية، أو سياسية، أو علمية، أو دينية، أو خيرية. ومن ثم يشير إلى مجتمع المواطنين المؤطرين ضمن هيئة تنظيمية ثابتة تضم: جمعيات المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، ومجموعات السكان الأصليين، والجمعيات الخيرية، والمنظمات الدينية (البنك الدولي: 2004).

و بناء على ذلك يشكل المجتمع المدني البنية التحتية للديمقراطية، وهو أشبه بالشرابيين والقنوات التي يجري فيها السائل الحيوي للديمقراطية، وهما وجهان لعملة واحدة هي " الحرية ". وإذا كان من المسلمات أنه لا تنمية من دون ديمقراطية، فكذا لا ديمقراطية من غير مجتمع مدني يكون كالأم الحاضنة التي تضمن للديمقراطية النمو والاستمرار والازدهار. فهو بذلك يجد أساسه الإيديولوجي في تفاعل ثلاثة أنظمة من القيم والمعتقدات: الليبرالية والرأسمالية والعلمانية (الأنصاري: ١٩٩٥، ١٠٢).

وفي هذا السياق تم ربط مفهوم المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص كإزالة الحواجز الجمركية، و بناء المناطق الحرة، و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، و المشاركة في عقد الاتفاقيات العربية و العالمية مثل اتفاقية التجارة الحرة، و إنشاء المناطق الصناعية، و الخصخصة (التحول من القطاع العام الحكومي إلى القطاع الخاص) سعياً لإدخال رأس المال الأجنبي، و بالتالي تحويل الاقتصاد الوطني إلى جزء من الاقتصاد العالمي، من خلال رفع الدعم

عن السلع الأولية، و إيجاد نمط استهلاكي عالمي يتميز بطابع الترف و الرفاهية، بهدف التسويق للبضائع الأجنبية على حساب الصناعات الوطنية للتخلص من فائضها الاقتصادي دون أي خسارة (أبو إصبع و اخرون: 1999)

و في ظل هذه الأحداث، كان مجتمع الدراسة شأنه شأن العديد من الدول العربية و الأجنبية يسعى لاجتياز سلسلة التغيرات في سوق العمل القائم على المنافسة ضمن الاقتصاد العالمي الجديد، وذلك من خلال فتح باب الاستثمار للشركات الأجنبية و خصوصا الشركات المتعددة الجنسيات إضافة إلى خصخصة القطاع العام، إذ يتطلب العمل في هذه الشركات مهارات عالية و خبرة في مجال التكنولوجيا الحديثة و اللغات، لذا أصبح هناك حاجة ملحة إلى أيدي عاملة مدربة خصوصا من فئة الشباب، و بالتالي، كان لابد من إدماج المرأة في عملية الانتاج. مما جعل هذا البلد معنياً بالتغيير الهيكلي الأساسي الذي طرأ على المحيط الاقتصادي في العقود المنصرمة و ذلك من خلال سن تشريعات وقوانين العمل وتحديثها و خصوصا فيما يتعلق بعمل المرأة إذ لا شك أن التشريعات وقوانين العمل هذه من شأنها أن تؤثر في عمل المرأة، مثل منح إجازة الأمومة، والضمان الاجتماعي، والتقاعد، وتوفير العمل الملائم لطبيعة المرأة مع مراعاة ظروفها الاجتماعية، والمساواة في الأجور مع الرجل في حال تساوي العمل، وتوفير فرص التعليم والتأهيل والتدريب، وغير ذلك من القوانين التي من شأنها أن تشجع المرأة على العمل و تزيد من فرص العمل المتاحة لها.

لذا فالظروف الاقتصادية كان لها دور مهم في تغيير المفاهيم و القيم الاجتماعية. فالذي كانت ممارسته عيبا نعهه اليوم عملا بطوليا وتضحية ، و هذا ماحدث بالنسبة إلى عمل المرأة الذي كان عيبا بسبب الاكتفاء الذاتي للعائلات التي تعمل داخل نطاق الأسرة، و بسبب

اكتفائها بالحصول على الحاجات الأساسية، أما اليوم فإنه يعد واجبا على المرأة أن تعمل وتساعد زوجها في الحصول على متطلبات العيش الكريم.

وفي ظل هذه التغييرات، فقد حدث تحسن على وضع المرأة في العمل، و يعود ذلك إلى التزام الأردن بتحقيق أهداف التنمية من خلال انضمامه إلى المنظمات العربية و العالمية مثل (USAED) و "اليونيسيف" و "اليونيسكو"، لما لها من دور فاعل في تنظيم المشاريع التنموية، و غيرها من المنظمات و الاتفاقيات التي تسعى إلى تعزيز المساواة بين المرأة و الرجل و تمكين المرأة في هذه المجتمعات كاتفاقية "سيداو"، باعتبارها وسيلة لدفع عجلة التنمية من خلال رفد سوق العمل بأكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة، عبر تشجيع المرأة على العمل في مختلف القطاعات و المجالات، و تغيير وجهة نظر الأفراد تجاه هذا العمل لذا كان لابد لنا بداية أن نستعرض الجانب الاقتصادي، و تأثيره على البناء الاجتماعي للمجتمع بشكل عام و على المرأة بشكل خاص . إذ ساهم ظهور العولمة كوسيلة اقتصادية في إحداث تغيير بمنظومة القيم الاجتماعية و بالتالي، تغيرت توجهات المرأة للعمل، فدخلت ميادين عمل جديدة، بهدف تمكينها بالمجتمع و تعزيز دورها فيه، كذلك فقد تغيرت، بناء على ذلك، وجهة نظر الأفراد نحو عمل المرأة ، وأيضاً، بهدف تنمية المجتمع و التي لابد أن تبدأ من اللبنة الأساسية فيه و هي الأسرة، فتحسين دخل الأسر سيرفع من مستواها المادي، و بالتالي وسيتحسن الوضع الاقتصادي للبلاد بشكل عام، و هذا ما أشار إليه معظم أفراد المجتمع المبحوث، كتبرير لوجهة نظرهم حول عمل المرأة .

التطور التكنولوجي و أثره في عمل المرأة العاملة

إن للتطور التكنولوجي و الابتكارات العلمية تأثيراً مباشراً على الحياة الاجتماعية و على سلوك الأفراد و علاقاتهم الاجتماعية. فقد أدى استخدام التكنولوجيا في الصناعة مثلاً إلى تضخم الإنتاج و التخصص في العمل و تغيير نمط تقسيم العمل، و تركيز القوة في المدن و بالتالي زيادة الهجرة إليها، سواء كانت هجرة داخلية أم هجرة خارجية، نتج عنها التقاء ثقافات و عادات و تقاليد متباينة، مما دعا الأفراد المهاجرين إلى التكيف مع الوضع الجديد، و السعي إلى تضيق الفجوة في كثير من المتغيرات الاجتماعية و الثقافية بين الأفراد المنتمين لإثنيات مختلفة و من هذه المتغيرات اللغة و العادات و التقاليد. بالتالي ظهرت علاقات اجتماعية و قيم جديدة فرضها أسلوب الحياة الجديد، ساعدت في إحداث تغير اجتماعي سريع. كما أن التقدم التكنولوجي في المجالات الطبية ساعد في تخفيض معدلات الوفيات و هذا بدوره يؤثر في التركيب السكاني، و بالتالي يؤثر في الحياة الاجتماعية .

كما أدى هذا التطور السريع، أيضاً، إلى تغير نمط الحياة فأصبحت تأخذ إيقاعاً سريعاً مما دعا الأفراد لتفضيل الكسب السريع و التسلية الوقتية، إضافة إلى انتشار النمط الاستهلاكي ، لذا أصبح الفرد حريصاً على اقتناء أحدث الأدوات التكنولوجية و آخر ما نزل في الأسواق من الهواتف النقالة، و اقتناء سيارة حديثة و جهاز حاسوب متطور، و أحدث الماركات المعتمدة في عالم الساعات و العطور و الملابس الجاهزة (الصغير : 2005).

عمل المرأة و الحراك الثقافي و الاجتماعي

كل ثقافة تتكون من جوانب عدة كالجانب الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و الديني، وهي جميعاً مركبة من العادات و القيم و العلاقات و السمات السلوكية . فالثقافة حسب تعريف تايلور هي " ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة و العقيدة و الفن و الأخلاق و القوانين

والعرف وغيرها من القدرات والعادات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في ذلك المجتمع"

(تابلور: ١٩٧٢) ولكن هذه الثقافة قابلة للتغيير من خلال تأثرها بالخبرات التي يمر بها أفراد

المجتمع نفسه، وبالمواقف التي يتخذونها، و تنتقل من مجتمع لآخر بالاحتكاك و التواصل.

و نتيجة لارتفاع معدل الاتصال بين المجتمعات، فقد انتقلت الأفكار و السلوكيات

الجديدة بين أفراد هذه المجتمعات، محدثة تغييرات كبيرة في ثقافتهم، وهذا ما يعرف بالحراك

الثقافي، الذي كان له دور كبير في تغيير المنظومة القيمية للأفراد، من خلال ظاهرة العولمة، و

التي كما ذكرنا سابقا هي إحدى مظاهر النظام العالمي الجديد، التي سعت إلى دفع المجتمعات

لتبني نموذج المجتمع المدني عبر التركيز على مظاهر الحياة الحضارية، و نشر مجموعة من

الشعارات مثل احترام حقوق الإنسان و المرأة و الطفل، و حرية التعبير و المعتقد، و حرية

التعليم و العيش الكريم، و تشجيع التعاون الدولي في البحوث العلمية و التعليم، و الدفاع عن

خصوصية الأقليات الطائفية، من أجل إبراز أهمية التعدديات الثقافية على حساب الثقافة الأم،

سعيًا لإلغاء الوحدة الثقافية، و صهرها في بوتقة واحدة.

و لعل من أبرز وسائل العولمة التي ساعدت في إحداث هذا الحراك انتشار وسائل

الاتصال الحديثة التي تعتمد على الإنترنت مثل الحواسيب النقالة و الهواتف الذكية، إذ يقضي

الأطفال و كذلك الشباب معظم أوقات فراغهم باستخدام هذه الآلات التكنولوجية، و خاصة

الحواسيب و الهواتف النقالة وألعاب الفيديو (البلاي ستايشن) وهي مرتع خصب للتحرر بجميع

أنواعه وفي كل المستويات . فـألعاب الفيديو تعلمهم العنف والعزلة والعيش في عالم افتراضي،

مما يجعلهم يقضون وقتاً أطول داخل بيوتهم إلى درجة عزلتهم عن الاتصال بالأقارب و الجيران

إضافة إلى التدفق الإعلامي عبر الأقمار الصناعية، ومن خلال تخصيص محطات فضائية

لعرض الأفلام و البرامج الأجنبية و الأمريكية، عدا عن إنتاج نسخ عربية من برامج أجنبية مثل

(ستار أكاديمي) و (العرب يمتلكون الموهبة)، بالإضافة إلى البرامج التي تحمل أسماء أجنبية

مثل (توب تن) و (سبوت لايت).

و هذا ما أكدته العايد في دراسته إذ يبين أن الدول العربية تستورد ما لا يقل عن نصف البرامج التلفزيونية من الغرب، و أن 75% مما تستورده و تعرضه من إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية، و هذا ما تستغله الولايات المتحدة في بث رسائلها الإعلامية التي تهدف إلى نشر الثقافة الغربية (العايد: 2002)

فقد بدأنا نلاحظ انتشار ثقافة الاستهلاك و التقليد في مجتمع الدراسة، ومن أبرز سمات هذه الثقافة هي اقبال الأفراد على مطاعم الوجبات السريعة العالمية التي تعتبر من الشركات المتعددة الجنسيات، إذ تتبع هذه الشركات سياسة نشر أخلاقيات و أفكار الثقافة الغربية على أنها مقومات للعولمة و التقدم . إضافة إلى ازدياد الإقبال على شراء الملابس التي تحمل الماركات العالمية . ولم يقف الأمر عند الطعام و اللباس، وإنما تعدى ذلك إلى لغة الأفراد الذين تأثروا بدورهم باللغة الإنجليزية أثناء الكلام، وخصوصاً أثناء "الدرشة" عبر الإنترنت و مواقع التواصل الاجتماعي مثل (تويتر) و (فيسبوك)، كما أصبح يطلق على هذه الظاهرة مصطلح "عربيبي" أي دمج الكلمات العربية و الأجنبية أثناء الكلام. بالإضافة إلى انتشار المدارس العالمية التي تعتمد المناهج الأجنبية في التدريس .

و أكبر مثال على أثر العولمة في مجتمع الدراسة، هو شارع شفيق ارشيدات المعروف بشارع الجامعة، نسبة إلى جامعة اليرموك ثاني أعرق الجامعات في المملكة على حدوده، ففي عام 1996 أي بعد مرور عام واحد على إدخال خدمة الإنترنت إلى المملكة كان الشارع لا يضم أكثر من أربعة مقاهي إنترنت، و في عام 2001 ترشح الشارع لموسوعة غينيس للأرقام القياسية، إذ ضم حوالي 105 مقهى إنترنت بالرغم من أن طوله لا يتجاوز كيلو متراً واحداً،

فأصبح شارع الجامعة يمثل ظاهرة فريدة تعكس تطور القطاع التكنولوجي و استجابة أفراد المجتمع لتداعيات العولمة . فحسب ما أشار أحد أصحاب مقاهي الإنترنت أن معظم طلاب الجامعات و كليات المجتمع يرتادون هذه المقاهي لأغراض علمية او ترفيهية، و خصوصا بعد أن أصبح التسجيل بالجامعات و الكليات عن طريق الإنترنت إضافة إلى نتائج الثانوية العامة (التوجيهي) و تقديم طلبات الإتحاق بالجامعات، كل هذا زاد من إقبال الأفراد على مقاهي الإنترنت خاصة أنها تقدم خدمة جيدة من ناحية تحمل الضغط على الشبكة و السرعة العالية، في مقابل السعر المعتدل نسبيا.

وبذلك، فقد ساعدت ثورة المعلومات و العولمة في إلغاء كثير من القيم الاجتماعية التي تمثل جزءا أو عنصرا مهما من عناصر الثقافة العربية باعتبارها عناصر تقليدية، و الاستبدال بها عناصر ثقافية جديدة، بهدف تحديث المجتمع و تحضره، وهذا ما أحدث الحراك الثقافي لدينا . إذ أصبحت الحياة الحضرية مع ما تنطوي عليه من تغيرات في التنظيمات و القيم الاجتماعية مظهرا بارزا لمجتمع الدراسة، و أصبح هناك حاجة ماسة إلى زيادة دخل الأسرة بسبب تزايد النفقات الاستهلاكية، و الحصول على متطلبات العصر الحديثة، مما دعا أفراد المجتمع لقبول دخول المرأة لميادين العمل المختلفة.

وبناء على ما سبق من تغيرات اقتصادية، إضافة إلى هذا الحراك الثقافي ، وما نتج عنه من تغير في منظومة القيم الاجتماعية ، أدت بدورها إلى إنتاج الحراك الاجتماعي، ومن ذلك ظهور نمط الأسرة النوواة بدلا من الأسرة الممتدة، نتيجة لهجرة الشباب إلى المدن. بالتالي قلت فترة إقامتهم مع أسرهم، هذا بدوره أثر في شخصيتهم التي تطورت بعيدا عن توجيهات أسرهم، فاختلفت أفكارهم و سلوكياتهم و ردود أفعالهم . إضافة إلى تأخر سن الزواج بين الذكور و الإناث .

كذلك فقد اختلفت أنماط الزواج من زواج تقليدي أو زواج الأقارب إلى أنماط جديدة، تعتمد على حرية كل من الفتاة و الشاب في اختيار شريك الحياة، ودور الأسرة في عملية الزواج . هذا بدوره أثر في تطور وضع المرأة بشكل عام ، كذلك تأخر سن الزواج بسبب هجرة الشباب سواء هجرة داخلية أم خارجية، بهدف تأمين مستقبلهم، مما أدى إلى رفع سن الزواج وانخفاض معدل الخصوبة . أتاحت الفرصة للفتاة لإكمال تعليمها الجامعي وكذلك التعليم العالي، بدلا من الزواج في سن مبكرة، خصوصا مع انتشار المدارس والمعاهد الفنية والمتوسطة والجامعات، الأمر الذي أتاح الفرصة أمام تعليم الفتيات خاصة في ظل القوانين والتشريعات التي تشجع وتسهل تعليم الفتاة و مساواتها بالأبناء الذكور .

كما لوحظ ازدياد إقبال الشباب على الزواج من الفتاة المتعلمة و العاملة بهدف المساعدة في متطلبات البيت المادية، فالشباب لا يمكنه الاعتماد على أهله بعد انفصاله عنهم و هجرته الى المدينة فهو بذلك انفصل عنهم ماديا . إضافة إلى أن حياة المدينة تختلف عن القرية، فالمدينة ذات نمط استهلاكي و ترفيهي أكثر، ولذا فإن بعض الحاجات الكمالية في القرية تعتبر أساسية في المدينة، وبالنتيجة، فقد أصبح الشاب المقبل على الزواج بحاجة إلى زوجة تساعده ماديا خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية . بالتالي فإن من شأن ذلك كله أن يسهم في توجه المرأة نحو العمل خارج البيت .

كما لوحظ أن معظم الفتيات يفضلن الزواج من شاب يوازيهن في المستوى العلمي و كذلك الحال لدى الشباب، كما أن هناك نسبة كبيرة من المتزوجين يكون فيها الزوجان متماثلين في التخصص الدراسي أو المهنة أو حتى مكان العمل، و هذا يعود إلى ازدياد الوعي بين الشباب بضرورة التوافق في المستوى العلمي و الثقافي بين الزوجين لتكون أفكارهم و شخصياتهم

متوافقة، فنلاحظ مثلاً أن الطبيب يفضل الزواج من طبيبة، و المعلم من معلمة، والصيدلاني من صيدلانية .

وبناء على ماسبق، فقد اختلفت نظرة المجتمع نحو المرأة العاملة و المتعلمة، خاصة بعد أن أثبتت ذاتها من خلال وصولها إلى مراتب علمية عالية، و إثبات جدارتها في مجال عملها، إضافة إلى مسؤولياتها الأسرية .

المرأة العاملة و البناء الأسري في محافظة إربد

بما أننا نتحدث عن أثر تغير المنظومة القيمية في عمل المرأة، إذن لابد لنا من أن نلقي الضوء على علاقة المرأة العاملة مع أفراد أسرتها و وجهة نظرهم حول عملها .
إذ تعتبر الأسرة هي المرأة التي تعكس صورة التغير الاجتماعي في المجتمع، فعندما تتبنى مجموعة من الأسر أفكاراً أو أشياء تكنولوجية جديدة، فإنه لمجرد ظهور فائدته ستبناه كل الأسر بالتدريج إلى أن يشمل المجتمع بأسره .

و قد تبين من خلال البحث الميداني أن نموذج الأسرة النواة هو السائد، و يضم هذا النمط من الأسر الأب و الأم و أبناءهما غير المتزوجين، فيما كان نمط الأسرة الممتدة (الأب و الأم و الأبناء المتزوجين و غير المتزوجين) هو السائد قديماً، و كانت تعتبر وحدة اقتصادية متكاملة، يسهم كل فرد فيها في عملية الإنتاج . و لكن بعد ما شهدته المجتمع الأردني مؤخرًا من تحولات مهمة في مختلف مجالات الحياة، انعكست نتائجها على أبنائه و مؤسساته لاسيما الاجتماعية منها، و الأسرة الأردنية، باعتبارها إحدى أهم هذه المؤسسات، فقد تأثرت بتلك التحولات . إذ كان للتقدم العلمي و التكنولوجي تأثير كبير على بنية الأسرة في إربد، من حيث الحجم، و مستوى التعليم، و دور كل من الزوج و الزوجة و الأبناء . إذ بدا من الواضح ارتفاع مستوى التعليم بين

الأفراد ذكورا وإناثا، وبالتالي زاد الوعي بأهمية تنظيم الأسرة عن طريق استخدام وسائل منع الحمل، و ذلك للحفاظ على صحة الأم و أطفالها، و التخطيط لمستقبلهم، و تأمين احتياجاتهم في ظل انتشار النمط الاستهلاكي. لذا بدأت الأسر النووية تسود المحافظة، بحيث قل عدد أفرادها إلى حوالي ستة أفراد تقريبا.

كذلك فقد أدى ارتفاع مستوى التعليم إلى توجه الشباب إلى العمل في القطاعات المدنية و العسكرية، بدلا من العمل في الزراعة، كما زاد الوعي بحقوق المرأة من حيث التعليم و العمل و اختيار شريك الحياة، و أهمية المساواة بينها و بين الرجل. كما تغيرت العلاقات الداخلية بين أفراد الأسرة الواحدة، فمثلا أصبحت سلطة الأب شكلية، إذ يشترك الزوجان في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، وبالتالي قلت سيطرة الرجل على أفراد أسرته، و أصبحت الأم تشارك في تاديب الأبناء مما زاد من سيطرتها عليهم. و بهذا ارتفعت مكانة المرأة و دورها في بناء الأسرة و زاد اقتناع الأفراد بأهمية مشاركة المرأة في العمل و تحمل المسؤولية.

وأما عن الزواج الذي يعد خطوة أساسية في حياة كل شخص، كما أنه من أهم الأحداث في حياة الإنسان، وهو كما يعرفه بول لاندس " نظام عالمي، يكفل وجود علاقة دائمة بين رجل و امرأة لتربية أطفالهما الذين لا حول لهم و لا قوة، كما أنه يضمن انتقال الثروة إليهم، و إكسابهم مكانة معينة (Landis: 1955، ١٥) فقد اختلفت أنماط الزواج تبعا للتغيرات التي حصلت، و هذا بدوره أثر في عمل المرأة، إذ كان الزواج الداخلي، بمعنى الزواج من نفس النسق القرابي، و خصوصا زواج الأقارب من الدرجة الأولى (أي زواج الفتاة من ابن العم) هو السائد، أما الآن فقد أصبح هذا النمط من الزواج القرابي غير مرغوب، إذ أصبح الأهل يتركون للفتاة حرية اتخاذ القرار المصيري في اختيار شريك الحياة، و هذا ما أكدته (ح.أ) إذ قال " أنا بترك لبنتي حرية اختيار الشخص الذي بدها تتزوجه لأنه هي اللي بدها تعيش معه ،، يعدين هي كبيرة و اعية

وراشدة و يُعرف وِين مصلحتُها، و إذا كان بتناسبها شخصيته أو لا، مُش مُثل زمان كانوا يزوجوا البنت و هي بعدها بتلعب بالحارة."

فقد أصبح الزواج يقوم على حرية اختيار كل من الشاب و الفتاة شريك حياته، و انخفض معدل تدخل الأهل في مثل هذه القرارات، و هذا يعود لتأخر سن الزواج بسبب خروج الفتاة للتعليم، إذ تبين أن المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل الأردني ترتفع بارتفاع المستوى التعليمي لها، فكما تشير دائرة الإحصاءات العامة إلى أنه خلال السنوات 2009-2005 بلغ معدل المشاركة الاقتصادية للإناث الحاصلات على درجة البكالوريوس فأكثر حوالي 44.9% و حوالي 34.1% لمن حصلن على درجة الدبلوم المتوسط، و بناء على ذلك فإن المستوى التعليمي المرتفع سينعكس على خصائص المشتغلات في سوق العمل*.

وهذا بدوره أتاح للفتاة فرصة الاختلاط بالجنس الآخر و تحطمت الحواجز التي كانت تفصل بين الجنسين، فأصبحت السن الاعتيادية للزواج لدى الشباب هي 28-35 ، أما بالنسبة للفتيات فهي 23-27.

كما أدى إلى التقارب في العمر بين الزوج و الزوجة، بالتالي أصبحت العلاقة بينهما قائمة على التفاهم و المساواة في إدارة شؤون الأسرة، مثل مساعدة الزوج في تدريس الأبناء، هذا بدوره خفض من تدخل أهل كل من الزوج و الزوجة في خصوصياتهما، و كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة. و في ظل الوضع الاقتصادي الحالي و ما ترافقه من أعباء اقتصادية تواجهها الأسرة الأردنية، و خصوصاً فئة الشباب المقبلين على الزواج، لذا فقد أصبح من المفضل الزواج من الفتاة العاملة للمساعدة في تحمل مسؤولية الأعباء المالية ، فأصبح الرجل على قناعة تامة بضرورة و أهمية مساعدة الزوجة .

* دائرة الإحصاءات العامة - مسح العمالة و البطالة: 2009

و بناء على ذلك فقد تشجع الأهل لتعليم بناتهم و تقبل فكرة عملهن، و تزامن ذلك التغير مع توسع شركات القطاع الخاص في مختلف محافظات المملكة ، بالتالي فتحت مجالات عدة للمرأة الباحثة عن عمل، فمثلا أصبح عمل المرأة في الوظائف الحكومية و الشركات الخاصة مثل شركات الاتصالات و المنتجعات و الفنادق السياحية عملاً تقليدياً، تخطته لتعمل في المجمعات التجارية سواء بالمطاعم أو محلات الألبسة و البقالة، إذ أصبح عمل المرأة في هذه الأماكن أمراً طبيعياً اعتاد أفراد المحافظة عليه .

و مما ساعد في هذه الخصوصية أيضا هو السكن المستقل عن الأهل، إذ كان قديما الابن المتزوج يسكن مع أهله في نفس البيت أو بجوارهم، أما الآن فيفضل كل من الأهل و الزوج و الزوجة السكن المستقل، مما قلل من تأثير المعيار الاجتماعي الناتج عن القرب المكاني بين الوحدات الاجتماعية.

إضافة إلى انشغال الأفراد بالتخطيط للمستقبل و تأمين احتياجات الأسرة، أدى إلى انشغال كل فرد في عمله، و بالتالي قلت الزيارات العائلية بين الأقارب، كما زاد الاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة في التواصل بينهم.

هذه التغيرات في طبيعة العلاقة بين الرجل و المرأة أدت إلى تغير دور المرأة و مكانتها و وضعها بشكل عام بين أفراد أسرتها، سواء كانت متزوجة أم غير متزوجة .وقد تزامنت هذه التغييرات مع تراجع الوضع الاقتصادي للبلد، فدعت الحاجة إلى قبول مساعدة المرأة في تحسين الوضع المادي لأسرتها، وأصبح تفكير الرجل ينصب على الارتباط بامرأة عاملة حتى تعينه في أمور الحياة.

و بذلك يمكن الربط بين عملية التقدم الاجتماعي و المرأة العاملة، فكلما تطور المجتمع، زادت فرص المرأة في المشاركة في عملية بناء المجتمع، وذلك من حيث التمتع بحقوقها

الطبيعية، وبالمقابل، فإن تخلف المجتمع ينعكس على وضع المرأة (سلبا) وذلك باعتبارها تشكل نصف المجتمع، ونصف القوى البشرية، وبالتالي فإنه إذا حُجبت (المرأة) عن المشاركة في التنمية الاجتماعية الشاملة، فإنها تصبح مستهلكة لما ينتجه الرجل، والمعلوم أن هدف عملية التنمية هو إحداث تغييرات في المجتمع تطول المرأة والرجل معا، ودحض ما يشاع من أن المرأة لا تستطيع تأدية العمل كما يفعل الرجل، والمشاركة في عملية التنمية الاجتماعية.

و على العكس مما هو راسخ في عقول الناس بأن المرأة تعاني من معيقات كثيرة في عملها كوجود تمييز جنسي بينها وبين الرجل من حيث الراتب و تقلد المناصب الإدارية، تبين و من خلال العمل الميداني بأن كثيرا من الموظفات في محافظة اربد في القطاعين الخاص والعام على حد سواء يتقلدن مناصب قيادية و إدارية أعلى من الموظفين الرجال ففي أحد فروع البنوك في اربد تتسلم إدارة الفرع امرأة، كذلك فقد لاحظت في فرع آخر للبنك ذاته أن هناك موظفات يتقلدن مناصب أعلى من الموظفين. كذلك الحال بالنسبة إلى رقيبة السير (ر.ل) فقد أكدت أن قطاع الأمن العام لا يميز بينها وبين زملائها الذكور. و هذا إن دل على أمر فيدل على تأثير العولمة و التقدم العلمي في زيادة ثقة المرأة بذاتها و قدرتها على منافسة الرجل في ميادين العمل المختلفة، وتغيير وجهة النظر إليها.

و نتيجة للتغيرات التي طرأت على مجتمع الدراسة و التي أثرت على جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و غيرها، و كجزء من البنية الاجتماعية فقد تأثرت الأسرة باعتبارها اللبنة الأولى للمجتمع فقد تأثرت بهذا التغيير، و كان له الأثر الأكبر في دور المرأة، إذ بدأنا نلاحظ اختلافا في حجم و نوعية مشاركة المرأة في العمل من حيث تنوع التوزيع المهني للنساء العاملات في شتى المجالات و القطاعات، مثل الصحة و التعليم و الإعلام و التجارة و

الاتصالات و غيرها. فقد كان عمل المرأة سابقا منحصرا في مهن و وظائف محددة كالتيريس و الخدمات الاجتماعية و الوظائف الإدارية .

و مع ارتفاع تكاليف المعيشة و متطلبات الحياة و تحول بعض الكماليات إلى احتياجات أساسية للحياة الكريمة، و كذلك ارتفاع نسبة التعليم بين الإناث، فقد اضطرت المرأة إلى العمل في القطاع العام و الخاص و في شتى المجالات لمساعدة الزوج أو رب الأسرة في إعالة أسرته، أو في تأمين تكاليف الدراسة.

كما ساعدت سياسات الدولة في وضع التشريعات و البرامج التي تسهم في النهوض بدور المرأة و توعيتها بحقوقها و أهميتها في المجتمع، نظرا لحاجة الدولة للأيدي العاملة المدربة و المؤهلة للعمل في القطاعات الحديثة.

و تبعا لذلك فقد تغيرت نظرة أفراد المجتمع للمرأة العاملة، ومن بين تلك المهن التي أصبحت تلاقي استحسان الأفراد، مهنة التمريض، فلمهنة التمريض قيمة إنسانية عالية، و عمل المرأة في هذا المجال ليس بجديد، إلا أن البعض كان ينظر إلى هذه المهنة و إلى العاملات فيها من زاوية ضيقة، معتبرا أنها مهنة خدمية، تقتصر على فئة معينة، إذ كانت تعمل بها النساء من الطبقة الفقيرة، إذ لم يكن هذا المجال يرقى لمستوى مهنة التمريض، فقد كانت بمثابة الفراشة أو الخادمة في المستشفيات، لذا كان عمل غير مرغوب فيه، بسبب المسمى الوظيفي.

كما تبين من خلال العمل الميداني أن النظرة السيئة نحو الممرضة متأدية من السمعة السيئة لبعض الممرضات، و إن الأسباب التي دعت إلى خلق مثل هذه النظرة عن المرأة التي تمتهن التمريض مردها يعود إلى عوامل عدة منها لجوء الطبقات الفقيرة للانخراط بهذه المهنة، إضافة إلى فتيات تعود أصولهن من محافظات أخرى من البلاد، وأكثرهن يعانين شظف العيش، والحرمان الأمر الذي أحدث خلافا في منظومة حياتهن وأوضاعهن، وهن يختلطن بكثير من

المستويات الاجتماعية، إذ إن الحرمان أحيانا يؤدي إلى الانفلات، ولكن مع ازدياد أعداد المستشفيات و ارتفاع عدد السكان، و انتشار الأمراض، أصبح هنالك حاجة ماسة لهذه المهنة، و ما رافق هذه الظروف، أيضا، من تطور علمي، أصبحت مهنة التمريض تعد علما بحد ذاتها، بالتالي ارتفع مستوى الممرضة اجتماعيا و اقتصاديا، حتى في سلم الوظائف، فتغيرت نظرة الأفراد لمهنة الممرضة، بل و ازداد الإقبال عليها. ولكن بعد أن تغيرت الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و لقي عمل المرأة تشجيعا من قبل أفراد مجتمعا، بدأت بالعمل بغض النظر عن الوضع الاقتصادي لأسرتها. و في هذا السياق تقول (ن.س) "إن فرص العمل في التمريض أكثر من غيرها من التخصصات لذلك توجهت للعمل فيها، و لم أواجه الكثير من الصعوبات كما لم يمانع أهلي دخولي هذا المجال، و أنا شخصيا لا تهمني الآراء السلبية، فعلى أن نعمل على تحسين و تطوير المهنة ولا يهم من ينظر و كيف ينظر إلينا طالما نعمل في حدود نحترم فيها أنفسنا ومهمتنا."

كما يقول (ا.ت) و هو في العقد الثالث من عمره " لا يمكن أن نعلم المرأة التي تمتحن التمريض، لأن هنالك بعض الممرضات سيئات السمعة، لا يمكن أن نشمل جميعهن بهذه النظرة، فهناك نساء محترمات ومحافظات على عادات وتقاليد المجتمع، كما أن هناك من بينهن وهن كثيرات زوجات ولديهن أبناء وبنات صالحون. "وعن فكرة الارتباط بممرضة يؤكد بأنه لو وجد الفتاة التي يشعر بأنها مناسبة من بين الممرضات فلن يتوانى للحظات في طلبها للزواج، و أضاف " لا تفرق عندي المرأة التي سيقع اختياري عليها للزواج منها، أن كانت تمتحن التمريض أو غيرها من المهن الأخرى، لأن أهم شرطي هو أن تكون امرأة محترمة ومن عائلة ذات سمعة طيبة، فالنظرة التي يحملها المجتمع على الممرضة ليست عادلة، وفيها الكثير من الظلم بحق العاملات في هذا المجال. "كما أشارت (م.ر) في الحالة الدراسية رقم ثلاث إلى أن نظرة

المجتمع هذه لمهنة التمريض كانت بسبب مبيت المرأة الممرضة خارج منزل أهلها، لأداء عملها وواجبها في خدمة المرضى، وإن أصعب ما تواجهه تلك النظرات التي تترصدها عند دخولها وخروجها من المنزل. و لكن بنفس الوقت هناك كثير ممن تغيرت نظرتهم إلى الممرضة.

كذلك الحال بالنسبة إلى عمل المرأة في القطاع العسكري، إذ كانت القوات المسلحة الأردنية من مؤسسات الدولة الرائدة في فتح أبوابها أمام المرأة للعمل جنباً إلى جنب مع الرجل، وحرصت على المساواة بينهما، إذ تم تأسيس مديرية شؤون المرأة العسكرية الذي يهدف إلى تطوير دور المرأة في القوات المسلحة، و توفير التدريب اللازم لهن لإتاحة الفرصة أمامهن للعمل في مواقع و مجالات جديدة و قد استطاعت المرأة العسكرية أن تثبت وجودها لتصل إلى ما تطمح إليه. إضافة إلى إنشاء إدارة الشرطة النسائية التي تولت عملية تدريب و تأهيل الشرطة النسائية. إذ باتت رؤية شرطيات السير في الشوارع الأردنية من المشاهد العادية. و في هذا السياق نذكر آراء بعض المبحوثين بالشرطة النسائية، و منهم (ج.ن) التي تقول إن المرأة لها الحق بالعمل في المجال التي تريد، و كذلك الحال بالنسبة ل (س.خ) إذ أشار إلى أن عمل المرأة في هذا المجال صعب إلا أن هناك مواقف كثيرة تتطلب وجود شرطية مثل تفقيش النساء، كما أفاد معظم المبحوثين بوجود أريحية في تعاملهم مع الشرطة النسائية بشكل عام و شرطية السير بشكل خاص. بينما هناك من يعارض هذا العمل من باب أنه عمل لا يليق بالفتاة لصعوبته من حيث التعامل مع فئات مختلفة من الأفراد ربما تعرضها للأذى أو المعاكسة، و هذا ما أشار إليه (أ.و) إذ قال " ممكن الشرطية تضطر تتعامل مع ناس مش كويسين مثلاً واحد سكران أو واحد عنيد بده يمشي كلمته ,,لأنه في كثير ناس بشوفوا إنه عيب المرأة تتحكم فيهم ,,يعني بده يمر على راسها أشكال و ألوان فليش تغلب حالها في وظائف بتناسبها أحسن من هيك."

أما (م.ش) فقد أيد عمل المرأة في القطاع العسكري قائلاً " : أؤيد عمل المرأة في القطاع العسكري و لكن بما يناسب طبيعة تكوينها و مكانتها و يشرفها كأنثى في خدمة وطنها، كذلك وجود المرأة ضروري في هذا القطاع في المطارات و المستشفيات العسكرية و على الحدود، فمثلاً لا أعتقد أن هناك من يرضى بأن يفتش زوجته رجل ،،و إذا أنا و غيري لم نوافق على عمل نساءنا في هذه المجالات ستضطر نساؤنا للتعرض لمواقف محرجة في مثل المواقف التي ذكرتها".

و بالنسبة إلى مهنة القضاء، فقد أصبح للمرأة الأردنية دوراً فاعلاً في سلك القضاء النظامي، إذ أسهمت الإرادة السياسية في الأردن بتعزيز حضور النساء في السلك القضائي حتى أصبحن يشكلن أكثر من 50 % من المشاركين في برنامج قضاة المستقبل ودبلوم الدراسات القضائية الذي يمنحه المعهد القضائي الأردني كما ذكر القاضي (أ.م) كما أشاد بدور القاضية مفسراً ذلك أن البعض يرى أن وجود المرأة كقاضي في المحكمة و خاصة في محاكم الأطفال و الأحداث و الجنايات الكبرى هام جداً لأنه عندما يدخل الطفل إلى المحكمة يشعر بالطمأنينة لوجود امرأة. أما في محكمة الجنايات الكبرى فإن وجود قاضي امرأة يشعر المجني عليها بالطمأنينة و يسهل عليها سرد الأحداث و التحدث عن المواضيع خاصة في القضايا التي لها علاقة بقدسية العلاقات الأسرية، هذا شجع المرأة على الدخول في هذا المجال.

كما أكد أغلب المبحوثين على أهمية وجود محاميات لوجود كثير من القضايا التي تحتاج لهن مثل قضايا الطلاق و النفقة و الحضانة، كذلك فإن هناك أموراً كثيرة لا تستطيع المرأة أن تخبرها للمحامي أو قد يكون فيها إحراج لهما .

من ناحية أخرى هناك من يعتقد بأن مهنة القضاء و المحاماة لا تناسب المرأة إذ تغلب العواطف على قراراتها، بالتالي قد تتعاطف مع الجاني و تصدر أحكاماً غير عادلة. إلا أن هناك

العديد ممن كانوا يعتقدون بهذا الرأي، و لكن بعد تعاملهم مع قاضيات و محاميات في قصر العدل تغيرت وجهة نظرهم هذه، كما أبدوا إعجابهم بحزمهن، و عدالة قراراتهن .

أما بالنسبة إلى عمل المرأة في مجال الطيران، كمضيفة أو كقائد طائرة، فهناك توجه من قبل الخطوط الجوية الأردنية إلى زيادة نسبة المضيفات الأردنيات، من خلال تشجيع الفتيات على دخول هذا المجال، و توفير الظروف المناسبة لطبيعة حياتها سواء كانت متزوجة أم غير متزوجة، و هذا بهدف إظهار الصورة الحضارية للمملكة بين الدول . و قد تبين من خلال المقابلات التي أجريت مع بعض الموظفين في مطار الملكة علياء، أن أعداد المضيفات الأردنيات في ازدياد، نتيجة لتغير وجهة النظر حول طبيعة العمل، إذ كانت الفكرة السائدة عن المضيفة هي أنها لخدمة المسافرين، فكان ينظر إليها على أنها خادمة، أما الآن فقد اختلفت هذه النظرة، خصوصا بعد الجهود التي بذلتها الخطوط الجوية الأردنية لتحسين وضع المضيفات من حيث الدخل الشهري و الدورات التدريبية و التأمين الصحي و الحوافز المالية و غيرها، هذا ما تأكده الحالة الدراسية رقم خمسة .

كما أكد معظم زملاء المضيف (ر.ح) على إيمانهم بقدرة المرأة على القيام بكافة الأعمال و المهن التي يقوم بها الرجل و منها العمل في مجال الطيران و الفضاء أيضا، إذ أفاد الكابتن (س.أ) "لا أرى أن هناك فرقا في كون قائد الطائرة رجلا أو امرأة لأن الكفاءة والإمكانات تكون واحدة، وأشجع أن تعمل المرأة في هذا المجال، ولكن هناك مشكلة ستعوقها فيما بعد وهي أن هذه المهنة لا تتقيد بمواعيد عمل كباقي المهن وأرى أنها مهنة جيدة للمرأة ولكن ليس لوقت طويل لأن مستقبل المرأة لا يتوقف عند التحاقها بالمهنة لأنه سيأتي اليوم الذي ستتزوج فيه وبالتالي سيكون لها أبناء ومن الصعب أن تكون في هذه المهنة وفي نفس الوقت

لديها كل هذه الالتزامات العائلية على عكس الرجل فيمكنه أن يعمل في أي مهنة دون أن يؤثر

ذلك على أسرته لأن الزوجة ستكون المسؤولة عن المنزل والأبناء."

وقد تبين من خلال المقابلات التي أجريت مع طلاب و طالبات من مختلف الجامعات، ازدياد إقبال الفتيات على كافة التخصصات العلمية بشكل عام و بشكل خاص على تخصصات الهندسة بمختلف فروعها؛ هذا يعود لإقتناعهن و أولياء أمورهن بقدرتهن على دخول كافة الميادين العلمية و العملية و التفوق بكافة المجالات. إذ لوحظ أن معظم الأسر في المحافظة ممن يملكون مصدر رزقهم الخاص بهم يسمحون لنسائهم بالمشاركة في العمل. فمثلاً لوحظ تواجد فتاتين تعملان في إحدى المخابز، كما أن هناك العديد من محلات البقالة التي تعمل فيها نساء، بشكل دائم، أو مؤقت في حال غياب رب العمل.

و قد تبين من خلال العمل الميداني أن هناك تباين في آراء و وجهات نظر الباحثين حول عمل المرأة و التي يمكن إجمالها في ثلاثة إتجاهات، الاتجاه الأول هو الاتجاه المعارض الذي يرى أن وظيفة المرأة هي تربية الأبناء و التفرغ لرعايتهم، و الاهتمام بشؤون المنزل و الأسرة، لتتجنب تفككها بسبب إهمالها لها، إضافة إلى أن عمل المرأة سيزيد من بطالة الذكور، كذلك فإن الاستقلال المادي لها سيؤدي الى تمرد لها، وبالتالي هم يعارضون عمل المرأة.

و لكن في ظل الظروف الحالية، نلاحظ أن هذه النظرة بدأت تتغير، فبعض الرجال مضطرون إلى قبول عمل زوجاتهم، أو بناتهم، بسبب ظروفهم المادية السيئة، فيجبر أفراد الأسرة على تقبل عمل الزوجة أو الابنة للمساعدة في مصروف البيت، أو المصاريف الجامعية و هؤلاء يمثلون الاتجاه الثاني.

أما الاتجاه الثالث للأفراد فيؤيد دور المرأة، مدعماً قوله بأن المرأة العاملة قد أثبتت جدارتها في عملها، فقد اكتسبت الخبرة و المهارة، إضافة إلى بنورة شخصيتها و نضجها، الأمر

الذي ساعدها في تنظيم شؤون أسرتها و تربية أبنائها على أسس معرفية سليمة، إضافة إلى السبب الرئيسي و الأهم و هو مشاركتها الاقتصادية التي وفرت دخل مساعد للأسرة، فالواقع الحالي للمجتمع الأردني يفرض ضرورة إطلاق العنان لقدرات و طاقات المجتمع المادية و البشرية بجميع فئاتها دون تمييز بين ذكر أو أنثى، من أجل تحسين ظروف الأسرة و الجدير بالذكر أن أصحاب هذا الاتجاه كان إيمانهم به نابعا من تأثيرهم الإيجابي لمتطلبات العولمة و استجابتهم لها .

على الرغم من هذا التباين إلا أن معظم الأسر التي تم مقابلتها لم تعد تمنع عمل بناتها الجامعيات و إن كان في غير مجال دراستهن سواء أردن من عملهن مساعدة أسرهن أم تأمين أقساط الجامعة أم تحقيق الذات و الاستقلالية المادية، أو لاكتساب الجرأة و الخبرة في التعامل مع الناس، و الثقة بالنفس، و الاعتماد على ذاتها فكما أشارت (أ.أ.ه) أن عملها في محل الملابس أتاح لها الفرصة للتعرف على طبائع الناس المختلفة، و بالتالي هذا سيكسبها خبرة في كيفية التعامل معهم و القدرة على ضبط النفس في المواقف الحرجة و هذا سيفيدها مستقبلا بعد التخرج في البحث عن الوظيفة المناسبة و خصوصا في إجراء المقابلات الشخصية.

كما يمكن أن نستنتج أن تشجيع الأهل لفتياتهم على العمل نابع من خوفهم على مستقبلها، فالعمل سيفيدها في حياتها العملية و الاجتماعية، إذ إن الحياة لم تعد بسيطة كما في السابق، بل أصبحت معقدة، و خصوصا مع تفكك الأسرة الممتدة إلى عدة أسر نووية، فأصبحت كل أسرة مشغولة بتأمين متطلبات أفرادها، و بدأت بعض القيم و المفاهيم مثل " الجيرة " و " لهفة القريب على قريبه " و " النخوة " تتلاشى بالتدرج، و ظهرت مكانها القيم القائمة على تبادل المصالح.

وهنا يبرز دور العولمة كجزء من النظام الاقتصادي الجديد، و تأثيرها الفعال في مجتمع الدراسة من جميع الجوانب، و الذي تمثل في محاولة تكوين شخصية معولمة، تصير طبقاً لنظام

عالمي تحكمه قوة طاغية مهيمنة، إذ سعت العولمة إلى محاولة القضاء على الإرث الإنساني المقدس بالنسبة إلينا نحن العرب والمسلمين، وذلك من خلال العمل على تعميم القيم الغربية، وخاصة الأمريكية، وذوبان الحضارات غير الغربية في النموذج الحضاري الغربي، بل وتعميم السياسات المتعلقة بالطفل والمرأة والأسرة، والتظاهر بالحفاظ على حقوقهم، ولكنها في الحقيقة تعمل على تفكيك الأسرة، واستلاب وعي الأفراد واقتلاع الجذور التي تربط الفرد بعائلته ووطنه.

وليس من شك في أن المنظومة القيمية تعرضت لتغيير كبير بفعل هذه الظاهرة، التي بدأت نتائجها تظهر من خلال هذا التطور المذهل في الاتصالات، والذي انعكست آثاره على مجتمع الدراسة من خلال انفتاح إعلامي بلا حدود يستهدف فرض ثقافة كونية، وينطوي على إخضاع العقول - اختياريًا - لمجموعة من القيم والمعتقدات وأنماط السلوك والاستهلاك، المنتمية إلى مجتمعات حققت مستويات عالية من التقدم وتميزت بثقافتها بحريات شخصية واسعة، فكانت النتيجة هي اندثار بعض القيم الاجتماعية واستبدالها بقيم تتماشى مع هذا التغيير. إذ تبين أن ظروف الحياة الأسرية ذاتها تغيرت أيضًا - مع التغيرات التي طرأت على عالمنا المعاصر - فانشغال الوالد بمضاعفة الدخل لسد حاجات أسرته، وتحقيق حياة أفضل لها، جعلته يقضي معظم وقته خارج البيت، وقد أدى عدم تفرغ الآباء لتربية أبنائهم ورعايتهم إلى فقدان السلطة الأبوية على الأبناء، مما جعل لجماعة الرفاق الأثر الأكبر في شخصية الأبناء، وهكذا تتغير العلاقات الأسرية.

كذلك فإن تغير ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية هي التي شجعت المرأة على العمل. فالمرأة لم تخرج إلى العمل بدافع الحرية، أو تحقيق الذات، بل كانت بداية خروجها بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية للعائلة، ولم يكن عملها مطلبًا نسويًا بقدر ما كان مطلبًا

اقتصاديًا بسبب تدني مستوى المعيشة والدخل المحدود، مقابل وجود إغراءات ترفيهية كثيرة في

عصر الإنفوميديا، وخصوصًا في المدن الكبرى و المجتمعات الصناعية .

و بالتالي فإن تغير الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن النظام الجديد كان له دور كبير في

التغيرات التي يمر بها المجتمع أجبرت الأفراد على التنازل عن ثقافة العيب المتعلقة بعمل

المرأة، إذ أصبح هنالك صيغ جديدة للبعد الاقتصادي للعلاقة الزوجية، غالبًا ما يتسم بالإيجابية،

من خلال تكافل الزوج و الزوجة في تحسين ظروف الأسرة.

و بناء على ماسبق تبين أن المرأة استطاعت أن ترفع مكانتها و تؤكد على أهمية دورها

في تنمية مجتمعه و الوقوف إلى جانب الرجل، بفضل تعلمها و وعيها بقدراتها، و ذلك نتيجة

للتقدم الذي لحق بمجتمع الدراسة و التغير الذي حصل للمنظومة القيمية، مما أدى الى تغير وجهة

نظرة الأفراد إلى عمل المرأة و إيمانهم بقدرتها على الإنجاز و المساعدة في تحسين ظروف

الحياة، دون الخجل من ذلك، أو الانتقاص من قيمة الرجل الذي يسمح لزوجته أو أي فتاة من

أسرته بالعمل .

الفصل الخامس

فصل النتائج

سعت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التوجهات الحديثة للمرأة نحو العمل، في ظل تغير المنظومة القيمية للمجتمع الأردني، متخذة من محافظة إربد مجتمعاً للدراسة. وقد حاولنا في هذه الدراسة وصف و تحليل أهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية التي طرأت على المحافظة، وذلك بهدف التعرف على الأسباب التي أدت إلى تغير منظومة القيم الاجتماعية في المجتمع الأردني، وأثر هذا التغير في اختلاف توجهات المرأة الأردنية للعمل .

ولتتبع و تحليل هذه التطورات و التغيرات التي طرأت على عمل المرأة، كان لابد من تتبع التغيرات التي طرأت على البناء الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للأسرة الأردنية. إذ جاءت هذه التغيرات بشكل سريع و مفاجئ استجابة لمتطلبات هذا العصر، عصر العولمة، أو ما يعرف بعصر الإنفوميديا (الوسائط المعلوماتية).

و الجدير بالذكر أن هذا العصر يتسم باستخدامه الواسع للمنجزات الحديثة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامية، وفي المواصلات والاتصالات المعلوماتية الدولية، وكذلك في البنى الانتاجية، و في إعادة انتاج البنى والأدوار الاجتماعية، وذلك من خلال تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات .

و قد شهد مجتمع الدراسة منذ تأسيس الدولة حتى الآن كثيراً من عمليات التغير في الواقع السكاني من حيث تضاعف عدد السكان نتيجة الزيادة الطبيعية والهجرات الوافدة، فبعد تأسيس الدولة الأردنية أخذت تظهر مراكز حضرية تتوافر فيها فرص عمل ومشاريع خدمات بشكل جعل منها مراكز استقطاب لجماعات كبيرة من أبناء القرى والبادية، وهذا أدى إلى إحداث كثافة

سكانية في بعض المدن على حساب الأخرى، محدثاً تغييراً في التوزيع السكاني، وكانت محافظة إربيد من أكثر المحافظات التي شهدت هذا التطور السريع، وخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، إذ استقبلت المحافظة أكثر من ثلث المهاجرين.

وبخصوص التغييرات الاجتماعية في المحافظة، فهي تتصل بملاح البناء الاجتماعي الأردني، وبالنظام القيمي السائد، كنتيجة للتغييرات الكبرى في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية العالمية، وما رافقها من تبدل وتغيير في البنى الاجتماعية، لأن القيم والأخلاق تعذّان من أهم مرتكزات عملية التفاعل الاجتماعي، وعنصراً رئيسياً في تشكيل ثقافة المجتمع في كل زمان ومكان، فلا حضارة، ولا تقدم ولا نمو ولا ازدهار دون أخلاق وقيم رفيعة وسامية.

ولذلك نجد مع كل تغيير في التركيب البنائي للمجتمع تغيراً في القيم والمثل والغايات والأخلاق والسلوكيات، لتواكب جميعها التركيب البنائي الجديد للمجتمع، وينشأ صراع قيمي بين القيم الجديدة أو المستهدفة من التغيير والقيم السائدة بالفعل في المجتمع. وهذا ما أحدث تغييراً في البنى الاجتماعية، وبالرغم من كون مجتمع الدراسة مجتمعاً محافظاً بشكل عام، إلا أن هذه التغييرات خاصة المتصلة بالعولمة، وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدت إلى إحداث صدمات ثقافية في أسس النسيج الاجتماعي وبشكل خاص فيما يتعلق بالمرأة.

فمع سرعة إيقاع الحياة حدثت تغييرات في حياة الأسيرة الأردنية فبرز إلى السطح شيوخ ظاهرة الطلاق والتفكك الأسري. والمظهر المثير لهذا التفكك، أيضاً، هو فقدان الأسرة لقدرتها على الاستمرار كمرجعية قيمية وأخلاقية للأفراد، والاضمحلال التدريجي للسلطة البطركية (الأبوية) في الأسرة، بسبب نشوء مصادر جديدة لإنتاج القيم وتوزيعها

وفي مقدمتها الإعلام المرئي ، الأمر الذي عرض السلطة الأبوية للتقهقر،
وبالتالي تغير المنظومة القيمية التقليدية.

وهذا ما دعانا الى التطرق لظاهرة العولمة، إذ تعتبر هذه الظاهرة مرحلة متقدمة من
مراحل تطور الرأسمالية على الصعيد العالمي، نتيجة للثورات التكنولوجية والعلمية المتتالية، و
التحولات البنيوية العميقة، وعلى الرغم من ارتباطها بالدول الرأسمالية المتقدمة إلا أن آثارها و
نتائجها و عواقبها لا تقتصر على تلك الدول فحسب، إنما تتعداها لتؤثر على كل دول العالم و
هذا ما نلاحظه من خلال التغيرات العميقة على نمط تفكير أفراد المجتمع الأردني وأساليب
حياتهم في مختلف المجالات. فالعولمة تمارس دورها و تأثيرها على كثير من القيم والعادات و
التقاليد و سلوكيات الأفراد.

كذلك فإن العامل التكنولوجي كان له دور كبير في هذا التغير، إذ إن للابتكارات العلمية
الحديثة تأثيرا مباشرا على الحياة الاجتماعية و سلوكيات الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية فقد أدى
استخدام التكنولوجيا في الصناعة إلى تضخم الإنتاج، و التخصص في العمل، و تغير أنماط تقسيم
العمل بين الجنسين، و تركيز القوة في المدن الكبرى و زيادة الهجرة إليها، بالتالي ظهور علاقات
اجتماعية جديدة بين أفراد منتمين لمستويات اجتماعية و ثقافية و دينية مختلفة، نتج عنها قيم
اجتماعية جديدة فرضها نمط الحياة الجديد، مثل تفكك العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة و
الغربة.

كذلك فإن التقدم التكنولوجي في المجالات الطبية أدى إلى تخفيض معدلات الوفيات
وازداد الكثافة السكانية، هذا أثر على التركيب السكاني للمجتمع و الذي بدوره أدى إلى تغير
اجتماعي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن العولمة أثرت في الأسرة الأردنية من نواح عدة، خاصة فيما يتعلق بعمل أفراد الأسرة، فالجانب الاقتصادي والاجتماعي من العولمة يعني هيمنة الشركات العملاقة ذات الرأسمال الضخم والتي تستخدم تكنولوجيا متقدمة جداً في أهم القطاعات الاقتصادية في البلدان العربية، مما يعني الحاجة إلى أيد عاملة مدربة ومؤهلة لاستخدام هذه التكنولوجيا، وهذا يطرح على الأسرة العربية تحدياً كبيراً يتلخص في رفع مستوى تأهيل الأفراد وتدريبهم ليكونوا قادرين على مجاراة هذا التطور التكنولوجي السريع، وذلك من خلال التشجيع على التعليم، وبناء المدارس والكليات والجامعات لتوسيع قاعدة التعليم، وتقديم المنح والبعثات الدراسية للمتفوقين. ولما كانت التربية وسيلة أساسية لزيادة العناصر الثقافية الجديدة، والقضاء على المشكلات الاجتماعية التي قد تنشأ عن انتشار هذه العناصر، وصراعها مع العناصر الثقافية التقليدية، فإن علاقة التربية والتعليم بالتغير القيمي علاقة متبادلة لا يمكن إغفالها.

وبذلك نستنتج أن العولمة تمثل تحدياً حقيقياً للثقافة والهوية الثقافية الأردنية بشكل خاص والعربية بشكل عام، عن طريق انتشار كثير من المظاهر المادية والمعنوية التي لا ترتبط بثقافتنا، إضافة إلى أن العولمة قد أدت إلى صلب الثقافة العربية بالثقافة الاستهلاكية، وإلى تعميم استخدام اللغة الإنجليزية على حساب اللغة العربية من خلال ازدياد استعمال اللغة الإنجليزية في الأسرة والمدرسة والجامعة والإعلام والتأليف، وإلى تحول الثقافة العربية إلى ثقافة مضمونها تفضيل الكسب والإيقاع السريع والتسلية الوقتية وإدخال السرور على النفس، مما أدى إلى تراجع دور الأسرة، وتفكك بنيتها، وفقدان الأسرة لقدرتها على الاستمرار كمرجعية قيمية وأخلاقية للناشئة. فالعولمة تحمل في طياتها إعادة النظر في كل القيم والمعتقدات وتشجع أفراد المجتمعات على التفكير المستقبلي وإبعاد عقولهم عن التفكير التقليدي، لأن جوهر الصراع العالمي يقع في

سياق التفكير العلمي والتكنولوجي، لذلك نلاحظ اختفاء كثير من العادات والتقاليد، كالتواصل وصلة الرحم وزيارات الأقارب، التي تبدلت وأصبحت في حدود ضيقة بفعل الانشغال بالربح المادي.

وهكذا وجدت المرأة نفسها مدفوعة بعدة عوامل منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو ثقافي، نحو العمل، بعد أن أتيح لها التعليم، إذ ساعدت التشريعات و القوانين الأردنية التي أكدت على مبدأ التعليم للجميع بإتاحة الفرصة للأردنيين جميعاً ذكراً و إناثاً للتعليم، فقد كفلت الدولة تعليمهم و توفير فرص العمل لهم ضمن حدود إمكانياتها، إذ إنه كلما ارتفع وعي الفرد وارتقى، ساعده ذلك في سبر كنه العلاقات الزوجية وأهله للتعامل معها بصورة أكثر حكمة وإيجابية، بل إنه قد مكنه من تخطي جزء من موروثة الثقافي والقيمي الذي اكتسبه في طفولته. و بعد أن ساوى الدستور الأردني و الميثاق الوطني بين الرجل و المرأة، تطور وضع المرأة، فبدأت تعمل خارج المنزل حتى أصبحت اليوم تتراد المجلات نفسها التي يرتادها الرجل.

و في ظل تأثيرات العولمة صار الأمر يتطلب من الشباب الأردني وخاصة الشباب الجامعي ضرورة تطوير إمكانياته وقدراته ومهاراته، حتى تتكون لديه قيم المنافسة الشريفة والقيم العلمية المختلفة، كالرغبة الملحة في المعرفة والفهم، والإيمان بالتفكير العلمي، واحترام المنطق، واستخدام العلم كمادة، والقيم المرتبطة بالبيئة من حيث حمايتها، والحفاظ عليها، ليؤدي ذلك إلى إعداد مواطنين قادرين على إيجاد حلول لتحسين مستوى حياتهم من خلال النمو الاقتصادي. كما ساعدت سياسات الدولة الحديثة على تشجيع دخول أكبر عدد ممكن من النساء في سوق العمل، وتلعب وسائل الإعلام الأردنية دوراً بارزاً في هذا التشجيع، وتتناول برامج مخصصة لتثقيف

المرأة كما تلعب الصحافة دوراً مؤازراً كذلك، فنلاحظ، نتيجة لذلك، تزايد نسبة النساء العاملات،

بل إن المرأة الأردنية قد سبقت بعض قريناتها في العمل في جهاز الشرطة.

وفي الخلاصة نستنتج أن العلاقة بين تغير منظومة القيم و عمل المرأة هي علاقة تبادلية،

إذ إن المتتبع لديناميات التفاعل الاجتماعي يستطيع أن يكشف ما طرأ من تغير كمي وكيفي في

نمط التفاعل وفي المعايير الاجتماعية والقيم الأخلاقية، وأن التغير الاجتماعي يتناول كل

مقومات الحياة الاجتماعية والنظم والعلاقات الإنسانية، و أن انخراط المرأة الأردنية في سوق

العمل هو استجابة لمقتضيات هذه التغيرات السوسيوثقافية .

كذلك فإن التغييرات التي شهدتها واقع المرأة العاملة، ترتب عليها آثار مهمة تمثلت في

تغيير مكانتها و دورها الذي يعد من العوامل المشجعة التي فتحت المجال أمامها للمشاركة في

جميع النشاطات الحياتية العامة كانتشار التعليم لدى الإناث ومشاركتها في الحياة العامة.

بالتالي فإن عمل المرأة قد أحدث تعديلاً و تغييراً هاماً في القيم التي يعتنقها أفراد الأسرة .

إذ إنه عندما تعمل المرأة فإن الزوج يساهم في العمل المنزلي مسجلاً خروجاً عن مفهوم دوره

التقليدي، كما اعترف بعض الرجال أن سلوكهم في العمل بات أكثر تهذيباً بسبب وجود النساء في

مكان العمل، وهو سلوك ينعكس على علاقة الرجل بزوجته وبكل قريباته من الإناث عموماً، كما

أجمع بعض الرجال على اعتيادهم أجواء العمل المختلط وقناعتهم بأن هذا الاختلاط هو الجو

الطبيعي للعمل .إضافة إلى أن أطفال المرأة العاملة يتحملون المسؤولية أكثر و اعتمادهم على

أنفسهم يزداد، وكل هذا يحدث نتيجة لتعدد أدوار المرأة واستحداث دور جديد تقوم به ألا وهو

العمل خارج المنزل .

كما و أن الحياة المزدوجة التي تعيشها المرأة العاملة بين عملها و بيتها جعلتها ذات

طبيعة مختلفة فهي تعيش حالة ثقة تجعلها تتحمل جميع مسؤوليات المنزل و الزوج و الأطفال

دون تدمير، بل تحاول تأدية عملها على أفضل وجه، كما أنها تعمل على ترتيب أمورها حسب الأولوية، إذ إن أغلب النساء العاملات أشرن إلى أنهن عرفن قيمة المال بعد أن حصلن عليه من جهدهن.

و بناء على ما سبق نستنتج أن العولمة باعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية عالمية، قد لعبت دوراً هاماً في مجتمع الدراسة إذ كان لها تأثير كبير على المنظومة القيمية للأفراد، و هذا بدوره أثر في عمل المرأة، فقد تغيرت وجهات النظر حول المرأة العاملة، و خصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة إضافة إلى انتشار نمط استهلاكي بحث، جعل من عمل المرأة ضرورة اقتصادية و ليس مجرد إثبات هوية. بالتالي فإن خروج المرأة عن إطار الأعمال التقليدية المتاحة لها، و دخولها إلى ميادين عمل جديدة، و قبول أفراد المجتمع لها، كان له أسبابه الخارجية عن إرادتهم، و المتمثلة في ظروف الحياة الصعبة ذات النمط الاستهلاكي الترفي و الإيقاع السريع .

المصادر و المراجع

- أبو إصبع، صالح، و آخرون: (1999) العولمة و الهوية، أوراق المؤتمر العلمي الرابع لكلية الاداب و الفنون بعنوان "الثقافة العربية بين العولمة و الخصوصية"، منشورات جامعة فيلادلفيا، الأردن، ص.33-34
- أبو السمن، مي: (2008) التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال المشاريع الصغيرة، أوراق مقدمة لندوة بعنوان "نحو تعزيز ثقافة الإنتاج و الاعتماد على الذات"، المركز الثقافي الملكي، عمان،.
- الأخرس، محمد صفوح مقدم ، الكبرة، هيفاء فوزي: (1987) المرأة و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية دراسة ميدانية لواقع المرأة العاملة في سورية، دار طلاس، دمشق.
- الأنصاري، عبد الحميد: (1995) نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، العدد 272 ، ص.97
- بدوي، أحمد زكي: (1977) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، لبنان، بيروت.
- بلقزيز، عبد الإله: (1998) العولمة و الهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، المستقبل العربي، العدد 229 ، ص.94-95
- البنيوي، نايف عودة: (1997) عمل المرأة و تأثيره على تنشئة أبنائها، جامعة مؤتة، عدد 122 ، ص. 213-229

- الشاقب، فهد: (1982) الروابط العائلية و القرابية في مجتمع الكويت المعاصر، مجلة الآداب، جامعة الكويت، حوليات كلية الإدارة، الحولية الثالثة، الكويت.
- الجبوري، دهام محمود: (1974) تغير القيم الاجتماعية و أثره على التنظيم الاجتماعي في قرية البوطعمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.
- الحداد، يحيى فايز: (1985) المرأة و العمل: بحوث و دراسات، المؤتمر الإقليمي الثالث للمرأة في الخليج و الجزيرة العربية، المجلد الأول، الكويت.
- حسن، محمد بيومي علي: (1987) الاتجاهات النفسية للشباب السعودي نحو عمل المرأة في المجتمع، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- الحيدري، إبراهيم: (2003) النظام الأبوي و إشكالية الجنس عند العرب، دار الساقى بيروت.
- الخولي، سناء: (2004) الأسرة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- خيرى، مجد الدين: (1984) العلاقة الاجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية، عمان.
- دنكتين، ميشيل: (1986) معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، بيروت، دار الطليعة.
- الدقس، محمد عبد المولى: (1986) التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق، دار مجدلاوي، الأردن، عمان، ص17

- الرشيد، محمد بن أحمد: (2011) المرأة المسلمة بين إتصاف الدين و فهم المغالين، الدار العربية للموسوعات، بيروت.
- رمزي، ناهد: (2001) المرأة و الإعلام في عالم متغير، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- الرواشدة، علاء زهير: (2007) العولمة و المجتمع، دار الحامد، عمان .
- الروسان، عاطف، رجوب، عبد الكريم: (2011) إربد الكبرى دراسة الواقع الأثري و التاريخي و التراثي، عمان .
- الزغل، علي: (1989) التغير في الخصائص البنيوية للأسرة في شمال الأردن، منشورات جامعة اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الأردن، ص. 395-421
- الساعاتي، سامية محمد: (2006) المرأة و المجتمع المعاصر، الدار المصرية السعودية، القاهرة.
- السامرائي، نعمان عبد الرزاق: (2002) قراءة في النظام العالمي الجديد، دار الحكمة، لندن.
- سليمان، محمد علي: (1985) الإثنوبولوجيا الاجتماعية، وزارة التعليم و البحث العلمي، جامعة صلاح الدين.
- الصرايرة، أكرم: (2003) تحليل معوقات عمل المرأة العاملة في القطاع العام الأردني :دراسة ميدانية في محافظتي جرش و عجلون، مجلة المنار للبحوث .

• الصياد، أحمد: (1999) المرأة اليمنية و تحديات العصر، دار المدى للثقافة و النشر، دمشق .

• الطرابلسي، سمير: (1999) العرب في مواجهة العولمة، سلسلة كتاب المعرفة، العدد (7)، ص. 51-52

• طشطوش، هائل عبد المولى: (2006) العولمة تأثيرات و تحديات، الأردن، إربد.

• الطنوبي، محمد عمر: (1995) التغير الاجتماعي، منشئة المعارف، الإسكندرية.

• العايد، حسن عبد الله: (2002) المجتمع الأردني ما بعد العولمة، عمان، الأردن.

• عبد الشفيق، محمد: (2004) الاقتصاد السياسي للعولمة و التكنولوجيا، بيروت، لبنان.

• عبد القادر، سلوى السيد: (2010) الإنثروبولوجيا و القيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

• العمر، معن خليل: (2001) قضايا اجتماعية معاصرة، دار الكتاب الجامعي، العين .

• غوانمة، يوسف حسن: (2008) مدينة إربد ماضيا و حاضرا، الأردن.

• فوكوياما، فرانسيس: (1992) نهاية التاريخ و الإنسان الأخير، ترجمة حسين أحمد أمين، القاهرة .

• قنديل، أماني: (1999) المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، العدد 3، ص. 9

- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا : (1994) تغير القيم في العائلة العربية، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، العدد 21 ، الأمم المتحدة، نيويورك، ص-13
- 15.
- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا : (1997) استعراض و تقييم ما تم تنفيذه للنهوض بالمرأة العربية في ضوء أهداف استراتيجيات نيروبي التطلعية، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، العدد 24 ، الأمم المتحدة، نيويورك.
- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا : (2003) مواجهة العولمة و تقسيم العمل حسب النوع الاجتماعي في بلدان مختارة أعضاء في الاسكوا، سلسلة دراسات المرأة و التنمية، العدد 32 ، الأمم المتحدة، نيويورك.
- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا : (2004) معجم مفاهيم التنمية، الأمم المتحدة، ص.34
- محفوظ، محمد : (2003) العولمة وتحديات العالم : إشكالية التنمية في زمن العولمة و صراع الثقافات، المركز الثقافي العربي، المغرب، الدار البيضاء.
- محمد، سامية : (2002) مشاركة المرأة العربية في التنمية، دار المعرفة الجامعية، سويتز -الأزاريطة .
- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم والثقافة : (1984) الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، اليونسكو، بيروت.

- موريللي، ميشيل كارلا : (2004) دراسة حالة المغرب كيف صارت المرأة جزءا من سوق العمل، أوراق مقدمة للمؤتمر السنوي الخامس بمركز دراسة الإسلام و الديمقراطية بعنوان "تعريف العدل و إقامته في المجتمعات الإسلامية"، واشنطن.
- الناشف، تيسير : (2004) النشاط الفكري و التغير الاجتماعي، دار أزمنة للنشر.
- النجار، باقر : (2000) المرأة في الخليج العربي و تحولات الحداثة العسيرة، المركز الثقافي العربي .
- نوبيرت، هارالد : (1992) النظام العالمي الجديد و مشاكل العالم الثالث : على ضوء اكتشاف أميركا قبل 500 عام، ترجمة محمد الزعبي و ممتاز كريدي، بيروت.
- الهاشمي، مجد : (2003) العولمة الدبلوماسية و النظام العالمي الجديد، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- وتر، محمد ضاهر : (1979) مكانة المرأة في الشؤون الإدارية، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الوريكات، عايد : (1998) اتجاهات المرأة العاملة نحو القيم الأسرية و الاجتماعية للعمل في محافظة الكرك-الأردن :دراسة ميدانية، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مجلد4 ، عدد37 ، ص.187-205 .
- الوريكات، عايد، العموش، أحمد : (1998) اتجاهات المواطنين نحو عمل المرأة فسي جنوب الأردن :دراسة ميدانية، مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات، مجلد13 ، عدد 8.

المراجع الإنجليزية

- Berger, Monroe, (1962) **The Arab World Today**, Garden City; New York, Double Day & Co.
- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), (1994), **Arab Plane of Action for the Advancement of Women to the Year 2005**, United Nation, New York, Pp. 13-15.
- Good, William (1963), **World Revolution and Family Patterns**. New York. The Free Press.
- International Encyclopedia of the Social Scenes, V. 13, Macmillan Company, London, (1972), P. 527.
- Paul H. Landis (1955) **Making the Most of Marriage**, New York, p. 15
- Rassam R. (1984), **Introduction: Arab women: The Status of Research in the Social Sciences and the Status of Women**, UNISCO, Social Science and Women in the World, London.
- Shami,S, and aminian,L (1990), **Women's Participation in the Jordanian Labor Force: A Comparison of Urban and Rural Patterns**, **Women in Arab Society: work patterns and gender, relations in Egypt, Jordan and Sudan**, UNESCO and Berg publishers, London.
- Tarawneh Ahmed (1986), **Women's Participation in the Jordan in anal BOR Force and Education**, unpublished master theses, Pennsylvania State University, U.S.A, p 27.